



نومار بولکتابیه باسمه طریقی فارسی عمادیه محمدی  
سید الشرفی حاشیه باسمه یغی حاشیه اید باستانه عقده و سکنی  
ورقه صولت قادا کلکمه اولوب دو قوزخی ورقه کتایله  
صولت قادا ر سید الشرفی جهان نده شیه باسمه یغی حاشیه سید  
بولکتابیه باسمه طریقی بکرم ورقه قادا نقصان وارد

20.2.980

450

۵۴

۱۵۹

Süleymanî ve Hüseyinî	
İsim:	AMCA ZADE
	HÜSEYİN PAŞA
Yeni:	
Eski:	325







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه

ورتبة على مقدمته وثبت مقالاً في العلم شرح اب الحنفين  
ان يشير واول نصا ينظم الى اجزاها اجمالاً ليكون الشارح  
فيها على بصيرة فلذلك قال المصنف في مقدمته وثبت مقالاً  
او موعظاً على هذا سميته فيكون قيمة انفسار اجعالي الكتاب  
وما ذكره الشارح من ان الرسالة مرتبة ليس بيان مرجع  
النظم بل محصل الكلام فاندفع ما توهم من ظاهراً كلام الشارح  
من ان القيمة راجعة الى الرسالة بناءً على الكتاب والنظم في  
بالفعل المذكور باعتبار تفضله في التمثال وقبل عمل ان يكون  
ستراً لا تعان يلزم التمثال في نفسه لان العمل هو الكتاب  
الشامل لكل واحد من هذه شمول الكل لاجزاء فالشامل هو المجموع  
والشمول كل واحد منها لا يقال فيه قوله لا يرجع الى العمل لان كل واحد  
من الضمائم المذكورة يرجع الى الشارح ولا الى الشارح لان  
ما ذكره من رتبة على مقدمته من حيث حفظ به الشارح غير ما يتلوه  
به المصنف في القيمة راجعاً الى الشارح وما ذكرنا بتدقيق ما قبل  
على قوله مكرراً وجدنا عبارة المن من ان المذكور بعينه هو عبارة الحق  
فلا وجه للتنبيه فافهم **قال** والصواب ان لفظه انما حاصله  
ان ما فصل المصنف فيها بعد كون المقالة ثلثاً علم انه لم يعلم من اب  
اذا التفصيل يوضح من اجل ان قيل حكم بزيان الاول دون الثاني  
من ان التكرار يوضح من اجل ان الاول اتفاق النسخ في الشارح واخلاقها

هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب

هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب

هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب



هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب

في الاول انما يكونها ففصل في الاول على ما في الثاني ان الاول  
مقام الاجازة التام مقام التفصيل قول ان الوجع المذكور كبر  
لا يدل على القطع بزيادة على ما يدل عليه قوله والصواب ان  
نقال لو كان الثاني ابدأ لوجب على المصنف ان يقول اما المقالة  
فالاولى في الغرض وان ثبته في القضايا والثانية في العكس  
وم يقل كذلك بل قال واما المقالة فثلث المقالة الاولى في الغرض  
وبعد تمام مباحث المقالة الاولى قال المقالة الثانية من غير حلف  
وحصله انه لو كان الثاني ابدأ لوجب ان يقال فالاولى من غير ذكر  
المقالة ولا بد ايضا من الحلف في الثانية والثالثة من غير ذكر المقالة  
فما **قال** ان رجع اما المقدمة في مامية المنطوق او اي المقدمة  
في بيان مامية لتصور مامية وبيان الحاجة اليه حصول التصديق  
بقاينه وفي بيان موضوع حصول التصديق بموضوعية موضوعه  
ان قيل يجب التمسك بذكر المعنى انه لا يبحث فيه عن طرأ ولا  
يبحث عن الا في ذكرك لان المنطوق من الابواب والفصول  
تتم اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله اما المقدمة في مامية المنطوق  
وبيان الحاجة وموضوعه وموضوعه فيها ايضا من تقدم مباحث  
التصور على مباحث التصديق فلما كان معظم مباحث المقدمة  
في من الامور قال اما المقدمة في مامية المنطوق اي وانما قدم بيان  
الكامنة في الذكر لان بيان الحاجة الى الشيء انما يحقق بعد تصوري

اذ قيل

هذا هو الكتاب  
الذي هو في  
الكتاب



المجلد الخامس

سوال ۶

سأكتبها لك بعد العبد  
فصل في الكلام على  
العام والخاص  
ولهذا

ن  
ت و ان اخبار است

المجلد

فایده

مکرم

۱۳۴۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, with some red ink markings.

مؤدای لیس

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on aged, slightly stained paper.



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

الاول في كذا و كذا

Handwritten manuscript page from the "Mushaf al-Furqan" (Quran). The text is written in Arabic script, likely in Maghrebi or similar style, and is arranged in approximately 10-12 horizontal lines across the page. The ink is dark brown or black, showing some fading and bleed-through from the reverse side. The parchment appears aged and slightly discolored.

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

البرهان على صحة ما تقدم ذكره من أن  
البرهان على صحة ما تقدم ذكره من أن  
البرهان على صحة ما تقدم ذكره من أن  
البرهان على صحة ما تقدم ذكره من أن

قال لان ملكه خراج عنده لا علم  
فمنه قطعاً **اقول** ان اصل  
المسلم ان يقال ٢

مسعود بن الامام  
الشافعي

في جواب

والمستحقان من غنائه على ان  
هو سبحانه و تعالى في كنهه

لو درویشی



على الشروع في المقدمة لانه لما كان موقفا على المقدمة اي على العلم بالمقدمة  
والعلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون موقفا  
على الشروع في المقدمة لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف  
على ذلك الشيء فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقفا على المقدمة  
اي على العلم بالمقدمة وبوسطه ذلك يتوقف على الشروع في المقدمة  
وهذا يظهر لزوم الدور وان لم يصح في علمنا **قال** فنقول الشروع  
في المقدمة **اقول** قبل لو عكس الترتيب المذكور يلزم عذوره وموقف  
الشروع في المنطق على الشروع في المنطق واجب عنه منع احتمال اللزم  
لجواز وقوع الشروع في الشروع في جزء آخر وقه نظرا فانا اذا قلنا  
الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة معناه ان الشروع  
في كل جزء من اجزاء موقوف على المقدمة واد كان المقدمة جزءا منه  
يكون الشروع في ذلك جزءا منها موقفا على الشروع في موع **قال**  
**القول** فان كان الاول هو المقدمة المقصود من العلم بالعلم بيان  
اخصار الكتب الذي هو الالفاظ المتوقفة لبيان الامور الكلية و  
محصله ان الامور التي يجب معلومتها في الكتب هي فيكون اجراء  
الكتب هي فاحد اجراء ما يجب ان يعلم موما يتوقف على الشروع  
واحد اجراء الكتب المقدمة واحد اجراء ما يجب عليه الكتب مفردة  
نظر فيها من حيث الاتصال واحد اجراء الكتب المعالجة الاولى على  
هذا العكس وما يتوقف عليه الشروع ليس مقدمة في الالفاظ يكون

هذا العلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة  
والعلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة  
فان كان الاول هو المقدمة المقصود من العلم بالعلم بيان  
اخصار الكتب الذي هو الالفاظ المتوقفة لبيان الامور الكلية و  
محصله ان الامور التي يجب معلومتها في الكتب هي فيكون اجراء  
الكتب هي فاحد اجراء ما يجب ان يعلم موما يتوقف على الشروع  
واحد اجراء الكتب المقدمة واحد اجراء ما يجب عليه الكتب مفردة  
نظر فيها من حيث الاتصال واحد اجراء الكتب المعالجة الاولى على  
هذا العكس وما يتوقف عليه الشروع ليس مقدمة في الالفاظ يكون

جاء من الكتب فلا بد من التاويل في قوله فهو المقدمة ويمكن ان يقال معناه  
فالمقدمة في بيان ذلك النوع الناقلا كانت واجبة **قال** فاندفع  
الحذور ان معاوما خالفه القوم وتوقف الشروع في المقدمة  
على الشروع فيها اما الاول فلانهم لم يتفقوا على ان مقدمة العلم حاصره  
من كتب ذلك العلم واما الثاني فلاننا نتبع الصغرى ونقول لان ان الشروع  
في مقدمة  
شروع في المنطق بل شروع في كتابه **قال** واما الكبرى فلان محبة  
**القول** لمخلص كلام الشيخ ان كل كتاب في هذا الفن يجب ان يعلم  
فيه من الاشياء الحكيمة وكل ما يجب ان يعلم فيه من الاشياء الحكيمة  
يلبسون به ان يرتب عليها فكل كتاب في هذا الفن يلبي به ان يرتب  
عليها **قال** واجب بان المقصود من الخاتمة **القول** ان اريد بالمقصود  
مقصود الفن قسم كل اخصر وهو الكتب لا الفن ولا يتدفع الكلام  
واجب عنه بان يرتب المقصود مقصود الكتب لما كان اجراء العلوم  
غير مقصود من الفن فلما نقصان مقصود الكتب ولا عذوره  
في وجهها عن الحكم فلان قبل المقدمة ايضا غير مقصود من الفن  
فلما نقصان مقصود الكتب ولا عذوره ايضا عن  
الحكم فلم يترس لها ولم يتوصل لاجراء العلوم فاجوب ان المقصود  
كانت كذلك الا ان لها جهة اخرى توجب التوصل لها وهي انه يتوقف  
الشروع في الفن عليها وما قبل من ان الحادة اعم من مواد الفينة

الكلام فلان المقصود الكتب من باقي  
الامور وصدق وان ارد بالمقصود  
مقصود



ومواد العلوم وموطن فكله وتوهم بطريق من عدم التام مع كلام  
 الشارح فان كلامه يشادى لفاد فان بحث فيه عن المبحث المنصوص  
 بالذات من حيث الحان مواجاة والبحث من اجراء العلوم ليس بحثا  
 عن المركبات المنصوص بالذات التي هي الحجة من حيث الحان فانهم  
**قال** واما اجراء العلوم فلما ذكرت في **القول** لئلا يفتن ان اجراء العلوم تلك  
 مسئلة واحدة غير داخلية فمن العلوم كمن لم يتكلم بها بالخطا فانه  
 كما ان المنطق مناسبا الى سائر العلوم باعتبار جريان احكامه  
 وما ذكره لتلك المسئلة منسبة اليها من حيث اجراء كل علم فلهذا ذكرنا  
 في الحاشية منسبة بين مسائل الحاشية وبين تلك المسئلة فان مسائل الحاشية  
 تتعلق باجراء الاقنية وتلك المسئلة متعلقة باجراء العلوم **قال الشارح**  
 والمراد بالمقدمة منسبة اليها منسبة من دليل اخر تبرز المقدمة ولا حاجة  
 الى تزيينها ثانيا واجيب عنه بوجوه الاول انه في الاول من مقصودنا  
 مقصودنا وانما ان في الثاني فائدة زائدة وهي اننا نريد بقوله منسبة  
 تقدم مع المقدمة والثالث انه تمهيد وجه التوقف على الامور الثلاثة  
 فان بعد النزاع عن الدليل في نوع توجب الى بيان وجه التوقف  
 ان قبل الذكر ان المقدمة اريد بها مقدمة الكتب التي هي جزء  
 الكتب الذي هو الانطواء فلا بد ان منسبة ما يتوقف عليه الشرع بل طائفة  
 من الكلام يرتبط بها المقصود سواء توقف الشرع على تلك المسئلة او لا  
 فنقول معنى كلامه ما يتوقف عليه الشرع طائفة من الكلام يتوقف على معانيها

نظا ٤

وكل ما كان له  
 منسبة الى الحاشية  
 على بيان الحاشية

فان كان المقصود  
 منسبة الى الحاشية  
 فانه نظير ما كان  
 المقصود منسبة الى الحاشية

ابو غوث الكندي

الشروع في المقدمة منسبة اليها منسبة منسبة الكتب وانما في الاصل ان  
 بيان ما هو جزء من الكتب في هذا الجواب ايضا يندفع  
 السند ان في مقدمة المقدمة وما يفرم مما ذكرنا من ان المقدمة التي  
 جزء الكتب هي الالفاظ والعبارات المنسوبة لبيان الامور  
 المذكورة التي هي معانيها يندفع كمال ملزم الشيء لغيره ولا يبعد ان  
 يقال ايضا قد حقق ان اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة من  
 الالفاظ بالجوهر وعلى الكفا التي يتوقف عليها الشرع بالحققة فان  
 الشارح قد سطر عرض عن معناه الجاري وتعرض لمعناه  
 احقني تقريبا الى الشرع وجه التوقف على كل من الامور الثلاثة  
**قال الشارح** اما على تصور العلم ان قيل الطاهر ان يقال ما على ما  
 العلم لان المصنف قال مقدمة مع ما عليه المنطوق من الحاجة وموضوعه  
 فلما انقص من بيان اعمية تصور العلم **قال الشارح** قد سطر  
 من وجه التوقف على ما هو المنصوص به في الملايم ان يقال قوله واما  
 على بيان الحاجة واما على التصديق بالغاية وما ذكرنا يندفع ما قيل  
 لان ذكر ان بيان الحاجة امر والتصديق بالغاية امر آخر ولا وجه لوجه  
 لانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه ان في بيان وجه التوقف على بيان  
 الحاجة وتوضيح ان يقال ما يتوقف عليه الشرع حقيقة هو التصديق  
 بالغاية واما ذكر بيان الحاجة فانما هو حصول التصديق بالغاية  
 طائفة لو لم يعلم غاية العلم فاعلم ذلك **قال الشارح** فلان ان اخرج الالفاظ

فان كان المقصود  
 منسبة الى الحاشية  
 فانه نظير ما كان  
 المقصود منسبة الى الحاشية

فانه نظير ما كان  
 المقصود منسبة الى الحاشية  
 فانه نظير ما كان  
 المقصود منسبة الى الحاشية



ان يقال فهو ان الشرح قال او جهة التصب على الفسلاء هذا العطف  
 حتى تكلفوا فيه وجعلوا به بل هو الحق ان مقتضى هذا هو ان  
 انما قال هذا لان المقدمة لها معان اخرى وذكر الحق قد اختلف فيه  
 قيل موقفية جعلت في نفسه وقيل في نفسه جعلت في جهة **قال الشيخ**  
 لا مساع توجه النفس نحو الجواهر المطلقة قد يقال هذا مصادرة  
 على الخط فان التوجه نفس الطلب فيكون محصل الكلام ان طلب  
 الجواهر المطلقة يمنع لاستناع طلب الجواهر المطلقة والتحقيق  
 ان التوجه اعم وجه من الطلب فان معنى التوجه في ذهن المتعلم  
 الذي لا يخل فيه تحقق التوجه من الطلب فان قيل توجه العقل الى الشيء  
 يتوقف على العلم بالشيء وذكر العلم بالشيء موقوف على التوجه فلم الدور  
 فلنا لان ان العلم بالشيء موقوف على التوجه فانه قد حصل دفقة بلا مرتبة  
 وحصل من العلم بالشيء وذكر الشيء لا يكون متوجها اليه فمائل **قال**  
**الشيخ** وفيه نظر لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور ان  
 اراد التصور بوجه تافه ان الظاهر ان الشروع في التصور الذي وقع  
 في الذي يتوهم الدعوى وحاصله انه ان اراد به التصور بوجه  
 فاللازمة المذكورة في الدليل سلمه لكن لا يتم التوجيه الى الذي هو التوجه  
 على التصور بالرسم لا يقال اذا كان مراد الاستدلال بالتصور بالوجه فيكون  
 مراد ذلك في رسم التوجيه لان دليله وجه هو صلاحي مطلوبه وهو التصور  
 بوجه تافه لاننا نقول في كلام الشرح ان المقود ذكر التصور بالرسم  
 في المقدمة فيكون المقود الذي عليه هذا العلم بالوقوف على التصور بالرسم

هذا هو الحق ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان

هذا هو الحق ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان

هذا هو الحق ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان

من الدليل الدال على التوقف على التصور بالرسم فان ذكره هنا دليل يدل  
 على التوقف على التصور بوجه تافه لا يكون داردا على المدعى لو قيل التوجه  
 في التصور الذي وقع في الدليل حيث قال فلان ان رجع لوم تصور  
 ذكر العلم بوجه السوال فان محصل الكلام في موانع ان اراد به التصور  
 في قوله لوم تصور كان طالب الجواهر المطلقة التصور بوجه تافه  
 سلمه لكن لا يتم التوجيه الى الذي يتوقف على التصور بالرسم الا ان  
 قوله لان قوله الشروع في العلم يتوقف على تصور اعم من ذلك فانه  
**قال** والمراد بفتح الكلام انه ان رجع الى دفع اعراض موانع ليس في مقتضى  
 الكلام ايم اذ رسم العلم بل في مقتضى الكلام تفتح العلم **قال** واجاب عنه  
 بعقلم فان بعض الفسلاء تصور به رسمه كسب وهو يتحقق ان  
 يكون الخطأ غورا به فلا بد قبل تصور الرسم من ان يكون مقصودا  
 بوجه تافه وذكر كافي في الشروع ويمكن ان يجاب عنه بان التصور  
 الرسم قد حصل للشرح بلا اكتساب بان يلقى العلم ايم بوجه العلم  
 فيحصل له بذلك تصور به رسمه انه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه آخر **قال**  
 وكون غيره مستلزما لذكر الواجب لا يخرج في اختياره ان يوجب دخل  
 مقدور موانع كما يستلزم هذا الرسم التصور الخط ليس له كل واحد  
 من الرسوم الخصوصية فلم يختار منها **قال الشيخ** وان اراد التصور  
 برسمه حاصلا انه ان اراد به التصور برسمه فاللازمة ممنوعة وانما ثبت  
 اللازمة لو كان عدم التصور برسمه مستلزما لعدم التصور بوجه تافه

هذا هو الحق ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان

هذا هو الحق ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان  
 مقتضى هذا هو ان مقتضى هذا هو ان



الملائمة ايضا منقولة فنقول ان الشرح وهو ممنوع معناه عدم كونه متصورا  
 بالوجه على تقدير عدم كونه متصورا بالرسم ثم واعلم ان المراد بالوجه  
 في الترتيب ما هو سائل للرسم لا ما يقابل كما توهمه بعض الناس والاعلان  
 المتصور بالرسم محمول مطلقا **قال الشارح** فالاولى ان يقال ان بعض  
 المحققين ان السؤال الوارد على الوجه الاول رد على هذا الوجه ايضا  
 لانه ان اريد بالرسم الرسم المطلق لم تكن لا يلزم منه ان لا بد من  
 هذا الرسم فلا يتم الترتيب وان اريد هذا الرسم المخصوص فلازم انه لو لم يكن  
 العلم متصورا بهذا الرسم لم يكن الشارح على بصيرة وانما يلزم ذلك ان  
 لو لم يكن متصورا برسم ما وموم واجوب عنه ما اجبت عن الوجه  
 الاول ان يقال هو الرسم المطلق ويتم الترتيب لانه لا وجب الرسم المطلق  
 ولا يمكن تحصيله الا ضمن الرسم الخاص فخير الرسم المستلزمه ما هو الواجب  
 اعني الرسم المطلق فالوجه الاول وجه اجيب عنه بعض المحققين بان  
 ذكرنا حاصل التحقيق ثم نوافي منه بلا واسطة اولى من ذكره لتحقيق ما هو عام  
 منه بولسطة ويمكن ايضا ان يقال على الجواب من الاعتراف على الوجه  
 الاول ثم دعا ذكر من ان المتصور الرسم بمعنى تصور آخر سابقا  
 عليه فلا بد من ذلك على الجواب من الاعتراف على الوجه الثاني ان يقال  
 ان ما قد يقال خيرا ان الشرح ايضا في الوجه الثاني قد يكون  
 الوجه الاول فلذلك قال فالاولى قوله لان الشرح على وجه البصيرة  
 يتوقف على الرسم المخصوص فلما اراد بالبصيرة هي البصيرة الكاملة التي

هذا الوجه الاول  
 هو الوجه الثاني  
 وهو الوجه الثالث  
 وهو الوجه الرابع

في طلبه  
 في طلبه  
 في طلبه

الكلام

لا تحقق الا بهذا الرسم ولا يجوز ما يفيد البصيرة ولا يتحقق بكل ما يفيد  
 الكلام في هذا المقام وكل سئل كذلك في الشرح قال الاستاذ المحقق  
 قدس سره المقدمة الكلية حاكمة من تصور النحو برسمه على ما ذكر من  
 ان كل سئل من مسائل النحو لها مدخل في تلك المعرفة لا المقدمة التي  
 جعلت جزء العكس من قوله وكل سئل كذلك اي لها مدخل في تلك المعرفة  
 فهي من النحو وتلك المقدمة لا يقدر اذا اورد عليه سئل معينة ان  
 يعلم انما هي قائمة اذا اوردت وقال من سئل لها مدخل في  
 معرفة اعزب الكلام وبنائها وكل سئل من مسائل النحو لها مدخل  
 في تلك المعرفة لا حصل منه ان من سئل من النحو واجبة عنه بعض  
 الافاضل بان مسائل النحو في قوله وكل سئل من مسائل النحو لها مدخل  
 في تلك المعرفة لكل سئل لا صفه له وقوله لها مدخل في تلك المعرفة  
 حال من مسائل النحو فكون من المقدمة بعينه تلك المقدمة التي جعلت  
 جزء العكس فافهم **قال الشارح** لكان طلبه عيننا ان قبل موعود صدق  
 بيان وجه توقف الشرح على وجه البصيرة على كل واحد من الامور  
 الثلاثة فاعلموا وانما ان يقال لانه لو لم يعلم غايه العلم لم يكن له بصيرة  
 في طلبه فلما ان البصيرة ليست علم كون طلبه عيننا فاذا كان طلبه  
 عيننا لم تحقق البصيرة المروية لا التزام عدم اللازم عدم المعلوم **قوله**  
 وذلك لان المقصود ان لا شك ان كل علم من العلوم المخصوصة المروية  
 سائل كثيرة وانما صارت علما خاصا بولسطة امر واحد يرتبط به بعضها

لعدم تكرار الكلام

(في هذا المقام)  
 (في هذا المقام)  
 (في هذا المقام)



بعض هؤلاء لم يعد علماء أصلا ولم يبق من أتباعهم في الدين ثم ذكر الأمر  
بمحمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعا مسبوقا راجعا  
الى شئ واحد كالعدد الحسب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولا لا  
مدرجة تحت شئ بل مع لفظا قياسا لموضوع وان يكون غايه العلم والاصل  
الذي لا بد من اعتباره وجهه الوجه هو الموضوع لان المحل هو  
مطلوبه لزوم الموضوعات والغايه خارجة فحمل كلامه ان المقصود  
من العلوم بيان احوال الاشياء معرفة احكامها ومساميرها لم يتغير  
على واصلا الا بولطاب واحد ارتباط بعضا ببعض فوجه الوجه  
الموضوع وجعل الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا  
معتداه علميه لا يمتد من صاحبها واعلم ان المتبادر من هذا الكلام  
ان نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا علم ولا يتوجه على هذا  
مادة كمن ان امتياز العلوم كما يكون ما موضوعات يكون بالحوادث  
الها واما معرفة بان موضوع العلم اى شئ هو اى لا يتوقف عليها  
النوع المطلق وللوجه البهيم فان قيل ليست من المندرجة لان المندرجة  
ما يتوقف عليها النوع المطلق او على وجه البهيم فالحجج ان المراد بالبهيمه  
اعم من نفس البهيمه وزيان البهيمه فمعلومه ان ما يتوقف عليها ما ذكره  
المصنف انه ذكر ما بعد رسم العلم وليس مطلقا فانه يمكن ان يعرف العلم بان  
موضوعه اى شئ هو قبل ان يعرف وجه آخر من الوجه التي حصل بها  
البهيمه وان كان مستلزما للمعرفة بالرسم فافهم وقد حقق بما تقرر

فقد رفاذ كان ظاهر من الاحوال  
معرفة ان الاحوال والاحكام ما كانت  
مستفزة غير في جهة الوصف بل في جهة

العلم بان موضوع العلم اى شئ هو اى لا يتوقف عليها  
النوع المطلق وللوجه البهيم فان قيل ليست من المندرجة لان المندرجة

بعض هؤلاء لم يعد علماء أصلا ولم يبق من أتباعهم في الدين ثم ذكر الأمر  
بمحمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعا مسبوقا راجعا  
الى شئ واحد كالعدد الحسب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولا لا  
مدرجة تحت شئ بل مع لفظا قياسا لموضوع وان يكون غايه العلم والاصل  
الذي لا بد من اعتباره وجهه الوجه هو الموضوع لان المحل هو  
مطلوبه لزوم الموضوعات والغايه خارجة فحمل كلامه ان المقصود  
من العلوم بيان احوال الاشياء معرفة احكامها ومساميرها لم يتغير  
على واصلا الا بولطاب واحد ارتباط بعضا ببعض فوجه الوجه  
الموضوع وجعل الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا  
معتداه علميه لا يمتد من صاحبها واعلم ان المتبادر من هذا الكلام  
ان نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا علم ولا يتوجه على هذا  
مادة كمن ان امتياز العلوم كما يكون ما موضوعات يكون بالحوادث  
الها واما معرفة بان موضوع العلم اى شئ هو اى لا يتوقف عليها  
النوع المطلق وللوجه البهيم فان قيل ليست من المندرجة لان المندرجة

من الطرفين لا يستلزم توفيقا من هاتين الاخرتين بل قد وراخلا ولا سيما من استدلال على عدم الاستلزام بانها قاطبة  
جواز تفعل العاين مع الموضوعات من جميع ما عراه فيحقق شيئا المطابق بدون الاستلزام فان مع ذلك قد  
يتم ما ادعاه من ثبوت عدم الاستلزام والافاق وزعم الايام **اقول** مبناه على ان سلب الغير لازم  
ذمى لكل معنى من المعاني فيلزم من حصوله في الزمن حصوله فيه وليس كذلك فان تصور كثير من المعاني  
مع الغفلة عن سلب غير هيا عنها ولو لم يستلزم كل تصور تصورنا وهو بطريقا مع سلب الغير لازم  
بين بالمعنى الاعم وتوان يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافي في الجزم بالملزوم والمعتد في  
الاستلزام اللازم المبين بالمعنى الاخص وتوان يكون تصور الملزوم مستلزما لتصور اللازم  
لم يعلم ايضا **اقول** قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لان ذمى كل معنى مركب  
فيكون التقين مستلزما للاستلزام ولو لم يكن كذلك لان تصور مع مركب مع الزم في شئ واحد مركبا وعن مفهوم  
الكلية والجزئية فليس فيها لازما حتميا يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد استدل على عدم  
الاستلزام منها ايضا بان الجزم جواز تفعل بعض المعاني المركبة مع الغفلة عن جميع المفردات  
الخارجة عنه على قياس ما قبل في المطابقة فلا يلحق التقين مستلزما للاستلزام **اقول** انما  
في الصغرى **اقول** وذلك لانك اذا قلت التقين تابع من حيث يتوابع فان اردت بان التقين  
نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان كاذبا قطعيا فالتقين فرد من افراد التابع لا  
مفهوم وان اردت معنى اخر فلا بد من تصويبه حتى تفكك عليه **اقول** ولكن ان جاب عنه **اقول**

بعض

العلم بان موضوع العلم اى شئ هو اى لا يتوقف عليها

النوع المطلق وللوجه البهيم فان قيل ليست من المندرجة لان المندرجة

ما يتوقف عليها النوع المطلق او على وجه البهيم فالحجج ان المراد بالبهيمه

اعم من نفس البهيمه وزيان البهيمه فمعلومه ان ما يتوقف عليها ما ذكره

المصنف انه ذكر ما بعد رسم العلم وليس مطلقا فانه يمكن ان يعرف العلم بان

موضوعه اى شئ هو قبل ان يعرف وجه آخر من الوجه التي حصل بها

البهيمه وان كان مستلزما للمعرفة بالرسم فافهم وقد حقق بما تقرر

بعض هؤلاء لم يعد علماء أصلا ولم يبق من أتباعهم في الدين ثم ذكر الأمر  
بمحمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعا مسبوقا راجعا  
الى شئ واحد كالعدد الحسب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولا لا  
مدرجة تحت شئ بل مع لفظا قياسا لموضوع وان يكون غايه العلم والاصل  
الذي لا بد من اعتباره وجهه الوجه هو الموضوع لان المحل هو  
مطلوبه لزوم الموضوعات والغايه خارجة فحمل كلامه ان المقصود  
من العلوم بيان احوال الاشياء معرفة احكامها ومساميرها لم يتغير  
على واصلا الا بولطاب واحد ارتباط بعضا ببعض فوجه الوجه  
الموضوع وجعل الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا  
معتداه علميه لا يمتد من صاحبها واعلم ان المتبادر من هذا الكلام  
ان نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا علم ولا يتوجه على هذا  
مادة كمن ان امتياز العلوم كما يكون ما موضوعات يكون بالحوادث  
الها واما معرفة بان موضوع العلم اى شئ هو اى لا يتوقف عليها  
النوع المطلق وللوجه البهيم فان قيل ليست من المندرجة لان المندرجة

بعض هؤلاء لم يعد علماء أصلا ولم يبق من أتباعهم في الدين ثم ذكر الأمر  
بمحمل عقلا ان يكون موضوع العلم بان يكون موضوعا مسبوقا راجعا  
الى شئ واحد كالعدد الحسب وان يكون محمول العلم بان يكون محمولا لا  
مدرجة تحت شئ بل مع لفظا قياسا لموضوع وان يكون غايه العلم والاصل  
الذي لا بد من اعتباره وجهه الوجه هو الموضوع لان المحل هو  
مطلوبه لزوم الموضوعات والغايه خارجة فحمل كلامه ان المقصود  
من العلوم بيان احوال الاشياء معرفة احكامها ومساميرها لم يتغير  
على واصلا الا بولطاب واحد ارتباط بعضا ببعض فوجه الوجه  
الموضوع وجعل الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا  
معتداه علميه لا يمتد من صاحبها واعلم ان المتبادر من هذا الكلام  
ان نفس الاحوال المتعلقة بشئ واحد او شيئا متساويا علم ولا يتوجه على هذا  
مادة كمن ان امتياز العلوم كما يكون ما موضوعات يكون بالحوادث  
الها واما معرفة بان موضوع العلم اى شئ هو اى لا يتوقف عليها  
النوع المطلق وللوجه البهيم فان قيل ليست من المندرجة لان المندرجة



تابع وكل تابع لا يوجد دون المتبوع من حيث هو تابع لا ينتج ان التبع لا يوجد دون متبوعه الذي هو المتعلق  
من حيث هو تابع ولا يخفى عليك ان تبع الحسية في الكبرى لا يجوز ان يكون ثمة المحكوم عليه فانك اذا قلت  
التابع من حيث هو تابع لا يوجد دون متبوعه جعلت في ذلك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع فان اردت  
بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى ان مفهوم التابع لا يوجد دون المتبوع فلا يكون  
التعقيد كطية بل طبيعية فلا يصح كسر الشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل وان اردت تغليب  
انصاف ذات التابع بوصف النتيجة بهذه الحسية او تقيد به بان كان تغلبا او تقيدا للشيء بنفسه وطو  
فا سدا ايضا بل لا يكون لها معنى محصل فتعين ان هذه الحسية متعلقة بالمحكم دون المحكوم عليه يكون  
المعنى ان كل تابع لا يوجد دون متبوعه موصوفا بالنتيجة فلا يكون ذلك المتبوع فلا يرد انك اذا قلت  
لا يوجد دون متبوعه موصوفا بالنتيجة لم تكن تتجه الى ما ذكره الشارح من ان اللازم من الدليل  
ان التبع والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة النتيجة للمطابقة والمقصود  
انها لا يوجدان بدون المطابقة او ثمة من قال بصفة النتيجة لازمة بمعنى التبع والالتزام فاذم يوجد  
بدون هذه الصفة لم يوجد مطلقا فهذه القضية المعنوية ملزمة للقضية المطلوبة والاولى بيان  
استلزامها للمطابقة ان يقال انها مستلزمة من الموضوع المستلزم للمطابقة فيستلزمها قطعاً قال ويجوز النتيجة للمطابقة  
المعينة من راي الحارث **القول** يعني ان هذا المجموع من مطالب هذه الالفاظ يدل عليه مطابقة وذلك  
لان المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان متراكباً وضع واحد كدلالة الانسان على مطابقة  
المجموع الناطق او اوضاع متفرقة كجسمه وجزء اللفظ والمعنى كراي الحارث مثلاً فان الجزء الاول  
منه موضوع لمعنى الجزء الثاني اخر فاذا اخذ مجموع المعين معاً كان مجموع اللفظ موضوعاً لمجموع

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

المعنى لا وضع عين اللفظ عين المعنى بل وضع اجزائه واجزائه المطابقة مع القيل **معاً قال** وهو العقب  
اه **القول** وذلك كل الجود بصفة للذات الشخصية وليس فيها بل خارجها وذلك لفظ الله يدل على  
كل نفس المعنى ايضا جزء للذات الشخصية وطوط والمطابق كعبده الله لا لم يكن على كانه مركباً اضافياً  
كراي الحارث وذلك كراي الحارث انك اذا لم يكن على كانه مركباً فليس معنى **قال** ومن جهة المعنى  
المقصود **القول** ان الالفاظ الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الجبرية ايضا جزء ذلك المعنى  
المقصود من خارجها جزء **قال** والمطابقة في القسم المطابقة **القول** انما اعتبر في القسم المطابقة وحدها ولم يعتبر  
الدلالة مطلقاً حيث شددت فيها التضمن والالتزام ايضا وما اعتدنا التضمن والالتزام بدون المطابقة فمما  
لا يربط الشيء وهم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان يشترط في التركيب لانه جزء اللفظ على جزء معناه المطابقة  
معناه التبعين وجزء معناه الالتزام جميعاً اذا قصدت في اللفظ الدلالة على جزء معانيها الثلاثة كان  
واذا انتفى الدلالة بالقياس لاجزاء جميع هذه المعاني وبالقياس الى بعضها كان مفرداً او اما ان يقتضي  
في التركيب الدلالة على جزء من اجزاء هذه المعاني وحيث يتحقق التركيب باللفظ المطابقة وحدها وبالنظر الى  
ايضا وكذا يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحدة من الدلالات لانه عدم التركيب فاذا انتفى التركيب الى النظر  
مثلاً كان هناك افراد نظرية والاول مستبعداً فلا بد ان يتصور من بين ان الثاني يستلزم كون اللفظ  
ومفرداً معاً نظراً الى التبعين واعتراضه بالاعتراض في ذلك بل هذا هو الجواز مما جوزه من تركيب اللفظ  
وافراده نظراً الى معينيه مطابقتيه وقد يعجز عن ذلك بان التركيب والافراد في عقدها انما كانا  
حالتين حسب وضعين مختلفين فليس هناك زيادة الالتباس بين القسمين بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد  
فيه وان كان باعتبار التبعين في حالة واحدة كجسم وضع واحد فليس الالتباس زيادة الالتباس **قال** والاول

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث

منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث  
منه كراي الحارث



ان يقال اه **اقول** ذكر الافراد منها على ما في بعض النسخ استلزامه والحق في ذلك فان المقصود ان التركيب باعتبار  
 المعنى المتضمن والالتزام لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق واما الافراد فبالعكس فان اذا تحقق  
 باعتبار المعنى المطابق يتحقق باعتبار المعنى المتضمن والالتزام في كل التركيب في مفهوم الوجود والشيء  
 بحسب المعنى المطابق يقع عن اعتبار التركيب لا غير فلهذا اجبت المطابقة وحدها ولم يفت في مقتضى  
 الافراد من الاكتفاء بغية المطابقة **قال** واما في الالتزام فانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي  
 بالالتزام **قولي** اعترض عليه بان الولاية الالتزامية وان استلزم من المطابقة الا ان تركيب اللفظ لا  
 لا يستلزم تركيب المطابقة لجواز ان يكون المعنى الالتزامي مركبا لجزء اللفظ على جزئيه ولا يكون المعنى  
 المطابق مذكورا ولا محذورا فلهذا لا يلزم دلالة الالتزام بالامطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي  
 دون تركيب المدلول المطابق ولا دليل يوجب على استحقاقه ذلك وقد عرفت ان المعنى المطابق  
 على جزء معناه الالتزام بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابق والالتزام بقوله  
 الالتزام بدون المطابقة والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مفعلا والامكن هناك تركيب بل ضم مفعلا  
 الى مفعلي وادام يكن مفعلا بل موضوعا للمعنى فلهذا المعنى لا يكون عن المدلول المطابق للجزء الاول والا  
 لان لفظه مترادفين بولي كل واحد منهما على كل ما يدل عليه الاخر فلا تركيب هناك ايضا بل يكون معنى مغايرا  
 للمعنى الاول فقد حصل جزئي اللفظ مدلولان مطابقان قطعا ولزم التركيب باعتبار المطابقة ايضا  
 فان قلت اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم ان يكون نكدا للالة بالالتزام لان المعنى  
 وان كان خارجا عن المعنى المطابق الا ان الالتزام ان يكون اجزاء المعنى الالتزامي خارجا عن المعنى المطابق  
 وذلك في المركب الداخلي والخارجي فلهذا لانه على جزء المعنى الالتزامي ما ان يكون التزامية ونفع معينا او  
 ان يكون التزامية ونفع معينا او ان يكون التزامية ونفع معينا او ان يكون التزامية ونفع معينا او ان يكون التزامية ونفع معينا

و على هذه السقا ديكريت لئلا يكون المعاد لم يطابق ولا يوافق ان يكون المعاد الآخر للفظ المعاد  
مطابق آخر من بيننا فيلزم التركيب المطابق لفظا قال فان لم يعبر لان خبره وحده فهو الاداة **الاول**  
فيكمل مع انظر الضار بالمتصلة كما لا يخفى في ضربها والواو في ضربها والكاف في ضربها والياء في غلام فان شيا  
من هذه الضار لا يصلح لان خبره وحده ورجا تجاب بان المراد من عدم صلاحية الاداة لان خبرها  
أفها لا يصلح لئلا لا يتغير ولا يابا براد فها ونكر الضار وان لم يصلح لان خبرها وحدها بنفسها الا اذا  
نقل لان خبرها يابا براد فها فان الالف في ضربها يبعث والواو في ضربها يبعث سم والكاف في ضربها يبعث  
انت والياء في غلام يبعث فها وهذه المراد فها تصلح لان خبرها وحدها وليست لفظ مراد فها  
لترافيه مع يابا براد فها لا يكون اداة ايضا وذلك لان لفظ الترافية معناه مطلق الترافية واللفظ في  
معناه كترفيه خصوصية بين حصول زيد وبين الوارد وهذه الترافية المخصوصة المعينة على هذا الوجه  
لا يصلح لان خبرها ولا حيا لفظا في معنى الترافية المطلقة فانه صار لها وقس على ذلك معنى لفظ من  
اللفظ الاستواء ولو قيل الاداة لا يصلح لان خبرها ولا حيا لفظا في معنى الترافية المطلقة فانه صار لها وقس على ذلك معنى لفظ من  
لان خبره وحده فهو الاداة لم يخرج الى التاويل قال ولا تدخل في هذا الاخبار **اقول** يجب عليه المقصود  
من زيد في الموارد الاجزاء عنه بالحصول مطلقا بل المراد على الاخبار بالحصول في الموارد فلا بد ان يكون خبرها  
من الخبر في المعنى لان الخبر في الخبر فلا فرق بينها وبين الكلام حتى ان الالف في لفظ حاش اللفظ  
توجد اللفظ الذي هو الخبر في خبر التركيب حاصل في الخبر في كل كلمة في حكم بان الخبر في قول فلان  
وجوده في لاج حاصلا بعد لا في خبر من الخبر **قال** في انهم قسموا الاداة الى غير زمانية **اقول** في ان



عنا  
ما كان الفعل ناقصا  
والفعل الناقص

في اول باب القضا باذكو ان الرابطة بين الموصوع والمجول اداة وتسعوا الرابطة الى غير زمانه وهي  
ما لا يدل على زمان اصلا كقولك زيدا موقعا في زمانه يدل عليه كان في زمانه كان موقعا في زمانه  
عدوا الافعال الناقصة ادوات **قال** ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ **قوله** وذلك هو مقتضى علم عامة  
نعم الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة انما هي من الافعال المسماة بالثامنة  
لما فيها من فاعلها كالماء في كثير من العلامات الاحوال اللفظية جعلوها افعالا واما النعم ففروا  
ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحيتها لاجلها ووجهها في الادوات **وان كانت**  
عنازة عن سابرها لا دلالة على الزمان ولذا سموا ببعض كلمات وجودية **قيل** الا ان تخرج  
القسر ويقال اللفظ المفرد اما ان يكون معناه غير تام ان لا يصلح ان يجزى ولا عنه واما ان يكون معناه تاما  
ان يصلح لاحدها او لهما معا والاولى ان لا يصلح لاجل ان لا يدل على زمان فهو الادوات اما ان لا  
عليه وهو الافعال الناقصة والثانية ايضا ان لا يدل على زمان ببعيدته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة  
وقد يقال ايضا الاستاء الموصولات لا يصلح ان يجزى لانها وحدها فيكون ادوات **وقال** غنناها  
صاحبة لذكرك لكانها من اجزاء الاصل ببعيدتها فالحكم هو الموصول والعلة  
عند مبتدئ **قال** وان يصلح ان يجزى وحده **قوله** من القسم يكون مفهوما وجوديا كان او لا بالتقدم  
من القسم الذي قد يكون مفهوما غير تام لكن من القسم الجوزي ينقسم قسمين فلو قدمنا اما ان  
ان قسم اوله لا يذكر ما هو قسم فليزيم تباعد القسمين وذلك هو وجه انتشاره في الفهم واما ان يذكر  
ما هو قسم فليزيم ان يكون القسم تاما وذلك هو وجه تكراره في ذكر القسم الجوزي كلفعا  
الكافية في تقسيم الكلمة الى اقسامها فاختار من غير ان يسمي القسم العددي اختارا عن المحدثين

نصحح  
مما  
في  
الافعال  
الناقصة  
ادوات  
في  
الافعال  
الناقصة  
ادوات  
في  
الافعال  
الناقصة  
ادوات

المادة الجوزية  
التي هي

ما كان الفعل ناقصا  
والفعل الناقص

واما في القسم الثاني انما هو ما يصلح ان يجزى وحده انما هو القسم الذي قد يكون مفهوما غير تام لكن من القسم الجوزي ينقسم قسمين فلو قدمنا اما ان  
ان قسم اوله لا يذكر ما هو قسم فليزيم تباعد القسمين وذلك هو وجه انتشاره في الفهم واما ان يذكر  
ما هو قسم فليزيم ان يكون القسم تاما وذلك هو وجه تكراره في ذكر القسم الجوزي كلفعا  
الكافية في تقسيم الكلمة الى اقسامها فاختار من غير ان يسمي القسم العددي اختارا عن المحدثين

ما كان الفعل ناقصا  
والفعل الناقص

ما كان الفعل ناقصا  
والفعل الناقص



فما يبرعوا كل ما يصلح لان خبره وحده ولا يصلح لان خبره فهو عظيم كماله وان كان غنيا اليه من الاسماء

فعل سزا يكون امتياز الاوقات عن اخرها بقدر غلظي وامتياز الكلمة عنها بقدر وجدي وعن الاسر بقدر

عوس و امتياز الاسم عنها بقدرى وجودى **قال** مسموعة **اول** اى موبنة لا السمعان السمع بعضا اصل

ويعقبها بعد ذلك الآية الأولى القاطعة وأخروا أولوه

لنسا ولها للو فافضنا بالسنين المثلثة فم

اشارة القسمة الاسم والقاسم الى معان اسم **افعال** جعل من القسم مخصوصا بالاسماء لان انقسام الالفاظ

الاجزئي والكل انما هو انصاف معناه بالجزء والكلمة و من خبر معناه قبال لانصاف انصاف

فان من ربه تعالى من مستقل لا يوصف بالجزئيه وكم بها عليه وكونه الانسان

ان يوصف باكتفية وكلمة عليه وآله والحوادث في هذا المعنى مستقلاً صالحاً لا ينكر عليه

اصلا و ذلك لان معنى من يتلوا القرآن الحفظ من الحفظ طبع في القلب والبقرة عاوجه يكون طوالت الملاحظة

ومرأة لتعترف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يعمل إلا أن يكون محكوما بفضله عن أن يكون

حكموا عليه وكن الفعل النام اقرب بغير مثلاً انه شمل على حدث لا اقرب واما شبيه مخصوصه بينه وبين

فاعلم انك المصطفى عليه السلام هو الذي لا يخطئ في شيء من الامور ولا يتركها الا على وجه الحق والعدل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام

والله اعلم بالصواب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

1000

جلاز الحرف اذ لم يفتح ولا خرج من الالفون مندا او مندا البديولوت انتفاض من العا عنك

بفهمه من بعض من بلغنا من أنظر على نقد علي بن الحكم أبو عبد الله الطائفة أن يكون مصرية من ذلك ولا أعلم

منه من جملته من اجل ان جعلت العرب سدا الى ديار مصر بلقطة او ادم

بليغ فانك قد صليت الان اذ كان وقت صلاة ما لا يشك في قطعها انما هي الاشارة الى انك قد صليت ما لا يشك في قطعها

بما لا ينقص من الكثرة والخير والحكم بها على وأما من الكثرة والآداب من حيث هو معناها فلا يصلح الشيء من

وذلك اصله ان اذا عر عن معناه بالاسم كما يقال معنى ثي او معنى ضرب ثي ان كل علم ثي بالكلية والخرامية

وبهذا الاعتبار لا يكونان معاً الكلمة والأداة بل معنى الاسم فتنحيز إلى أن الاسم صالح لأن ينقسم إلى

والكل المنقسم الى المتوازي والمثلث كخلاف الكعبة والاداة والاما الانقسام الى الفرس والمنقول لقاسم

والا الحقيق والمجاز فليخص الاسم وحده فان الفعل قد يكون مشركا خلق بمعنى اوجد وانفرد

يُخَالِصُ الْإِبِلَ وَأَذْنُوهُ قَدْ كُنُوا يَنْفَعُونَ كَفَلُوا إِذَا اسْتَعْمَلُوا مَعَهُمْ وَكَذَلِكَ بَيَّنَّا الْفَصْلَ

من بهر با سواد اوله که در این ایضا یکن اشتراک کنین الا بدواء و التبعیض قد یکن حقیقه لوقادار

[illegible]

الاقدر في صلاكم على ثوابها واما الحزن والكآبة المعنوية فالشفقة والرفق بها في الحق من صنعا ميعا والالتفات

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله  
والمؤمنات هم الذين آمنوا بالله ورسوله

۱۰۸

او کفر ۲۱

۱۰۹

۱۱۰

۱۱۱

۱۱۲

۱۱۳

۱۱۴

۱۱۵

۱۱۶

۱۱۷

۱۱۸

۱۱۹

۱۲۰

۱۲۱

۱۲۲

۱۲۳

۱۲۴

۱۲۵

۱۲۶

۱۲۷

۱۲۸

۱۲۹

۱۳۰

۱۳۱

۱۳۲

۱۳۳

۱۳۴

۱۳۵

۱۳۶

۱۳۷

۱۳۸

۱۳۹

۱۴۰

۱۴۱

۱۴۲

۱۴۳

۱۴۴

۱۴۵

۱۴۶

۱۴۷

۱۴۸

۱۴۹

۱۵۰

۱۵۱

۱۵۲

۱۵۳

۱۵۴

۱۵۵

۱۵۶

۱۵۷

۱۵۸

۱۵۹

۱۶۰

۱۶۱

۱۶۲

۱۶۳

۱۶۴

۱۶۵

۱۶۶

۱۶۷

۱۶۸

۱۶۹

۱۷۰

۱۷۱

۱۷۲

۱۷۳

۱۷۴

۱۷۵

۱۷۶

۱۷۷

۱۷۸

۱۷۹

۱۸۰

۱۸۱

۱۸۲

۱۸۳

۱۸۴

۱۸۵

۱۸۶

۱۸۷

۱۸۸

۱۸۹

۱۹۰

۱۹۱

۱۹۲

۱۹۳

۱۹۴

۱۹۵

۱۹۶

۱۹۷

۱۹۸

۱۹۹

۲۰۰

۲۰۱

۲۰۲

۲۰۳

۲۰۴

۲۰۵

۲۰۶

۲۰۷

۲۰۸

۲۰۹

۲۱۰

۲۱۱

۲۱۲

۲۱۳

۲۱۴

۲۱۵

۲۱۶

۲۱۷

۲۱۸

۲۱۹

۲۲۰

۲۲۱

۲۲۲

۲۲۳

۲۲۴

۲۲۵

۲۲۶

۲۲۷

۲۲۸

۲۲۹

۲۳۰

۲۳۱

۲۳۲

۲۳۳

۲۳۴

۲۳۵

۲۳۶

۲۳۷

۲۳۸

۲۳۹

۲۴۰

۲۴۱

۲۴۲

۲۴۳

۲۴۴

۲۴۵

۲۴۶

۲۴۷

۲۴۸

۲۴۹

۲۵۰

۲۵۱

۲۵۲

۲۵۳

۲۵۴

۲۵۵

۲۵۶

۲۵۷

۲۵۸

۲۵۹

۲۶۰

۲۶۱

۲۶۲

۲۶۳

۲۶۴

۲۶۵

۲۶۶

۲۶۷

۲۶۸

۲۶۹

۲۷۰

۲۷۱

۲۷۲

۲۷۳

۲۷۴

۲۷۵

۲۷۶

۲۷۷

۲۷۸

۲۷۹

۲۸۰

۲۸۱

۲۸۲

۲۸۳

۲۸۴

۲۸۵

۲۸۶

۲۸۷

۲۸۸

۲۸۹

۲۹۰

۲۹۱

۲۹۲

۲۹۳

۲۹۴

۲۹۵

۲۹۶

۲۹۷

۲۹۸

۲۹۹

۳۰۰

۳۰۱

۳۰۲

۳۰۳

۳۰۴

۳۰۵

۳۰۶

۳۰۷

۳۰۸

۳۰۹

۳۱۰

۳۱۱

۳۱۲

۳۱۳

۳۱۴

۳۱۵

۳۱۶

۳۱۷

۳۱۸

۳۱۹

۳۲۰

۳۲۱

۳۲۲

۳۲۳

۳۲۴

۳۲۵

۳۲۶

۳۲۷

۳۲۸

۳۲۹

۳۳۰

۳۳۱

۳۳۲

۳۳۳

۳۳۴

۳۳۵

۳۳۶

۳۳۷

۳۳۸

۳۳۹

۳۴۰

۳۴۱

۳۴۲

۳۴۳

۳۴۴

۳۴۵

۳۴۶

۳۴۷

۳۴۸

۳۴۹

۳۵۰

۳۵۱

۳۵۲

۳۵۳

۳۵۴

۳۵۵

۳۵۶

۳۵۷

۳۵۸

۳۵۹

۳۶۰

۳۶۱

۳۶۲

۳۶۳

۳۶۴

۳۶۵

۳۶۶

۳۶۷

۳۶۸

۳۶۹

۳۷۰

۳۷۱

۳۷۲

۳۷۳

۳۷۴

۳۷۵

۳۷۶

۳۷۷

۳۷۸

۳۷۹

۳۸۰

۳۸۱

۳۸۲

۳۸۳

۳۸۴

۳۸۵

۳۸۶

۳۸۷

۳۸۸

۳۸۹

۳۹۰

۳۹۱

۳۹۲

۳۹۳

۳۹۴

۳۹۵

۳۹۶

۳۹۷

۳۹۸

۳۹۹

۴۰۰

۴۰۱

۴۰۲

۴۰۳

۴۰۴

۴۰۵

۴۰۶

۴۰۷

۴۰۸

۴۰۹

۴۱۰

۴۱۱

۴۱۲

۴۱۳

۴۱۴

۴۱۵

۴۱۶

۴۱۷

۴۱۸

۴۱۹

۴۲۰

۴۲۱

۴۲۲

۴۲۳

۴۲۴

۴۲۵

۴۲۶

۴۲۷

۴۲۸

۴۲۹

۴۳۰

۴۳۱

۴۳۲

۴۳۳

۴۳۴

۴۳۵

۴۳۶

۴۳۷

۴۳۸

۴۳۹

۴۴۰

۴۴۱

۴۴۲

۴۴۳

۴۴۴

۴۴۵

۴۴۶

۴۴۷

۴۴۸

۴۴۹

۴۵۰

۴۵۱

۴۵۲

۴۵۳

۴۵۴

۴۵۵

۴۵۶

۴۵۷

۴۵۸

۴۵۹

۴۶۰

۴۶۱

۴۶۲

۴۶۳

۴۶۴

۴۶۵

۴۶۶

۴۶۷

۴۶۸

۴۶۹

۴۷۰

۴۷۱

۴۷۲

۴۷۳

۴۷۴

۴۷۵

۴۷۶

۴۷۷

۴۷۸

10

100



مطالع في الشارح النعمة

و نظایرها و حمل لفظ الحقیقه فی الاصل جاریه عام و صوفی است غیر مذکور کاغذ قلم مرآت معتقله بنی فلان و جاز

ان يخدم حق اللارم يعني ان يات فلا اشكال في ذلك **قَالَ** فلهو في مشيبه ومعناه **اقول** معاذ الله

قال فيكون يقع فاعل المستوفى والضمير المذكور المستوفى وهو قوله تعالى فاعلموا ان الله قد علم ما كنتم تعملون

...م ...

عقد در بیجا است و این که در میان مردم است و این که در میان مردم است

في هذا الموضع معاً الاصل الى معاً اخره وحول الى ارفا ومن الناس اول في حيدر اباد

طرنورف اذ ظنم فان ان في موصوف القصر والفساحه صفه الشطرنج فيها مختلفان في الفخ وان موصوف

عادات واجبة من حقوق الله عز وجل في هذه العادات الخمسة

لما انزل الله سورة او افاد احدكم بشئ من حلالها او حرامها فليبلغها في سماعه او في كتابه او في كتاب غيره

فانما هذا هو الحق والصدق

فما بين اثنين بينها علوم لا يحصى والاربعين واما في الترادف من المعنوي

المسألة السادسة والثلاثون في الكتاب بالاسكان فهو وان كان باطلا ايضا الا انه ليس به ولا يعقوبا لطيفة وكذا

منشأ الظن في المتأولين توتر انعكاس الموجبة الكلية كغيرها فينا وجدوا ذلك متبادلين تحل

في الذوات فخلت الزمان من ذواتها من غير ان يمتد زمانها و اذا سطر الظن في المتساويين كان سطر في الزمان

ان من الصادق ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء القلب ويهدي السبيل

بغير الخاطبة فانه ان يقع السكون عليه يجعله السكون

ان المراد بالتامة الفاعلة الجديدة التي تحصل للنهي **طب** من المركب القائم فليعلم ان لا يكون

مثل قولنا السماء فوقنا وغيره من الأخبار العلوم النجاة من المراكب المتنام مراكبنا بالذلل

مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ قَدْ أَفْلَسَ ۚ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ أَفَلَمْ يَتَفَكَّرْ ۚ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ أَفَلَمْ يَتَفَكَّرْ ۚ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ أَفَلَمْ يَتَفَكَّرْ ۚ

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

کتابخانه

18

—

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

وعمد کما سبها توفقه عزت ان مع الاداة والکل لا یصلی الا لان یوصفا بانه فان قلت الخشنک و نظایره وان کما تسمی من

صفات اللفظ حقيقه لكن انتم صفات اخرى المعاني فان اللفظ اذا كان مشتركاً بين المعاني كانت تلك المعاني

منه كذا فليعلم ان جرياني هذه الاقسام في الكلمة والاداة انصافا معانيها بتلك الصغار التفضيلية

وقد تبين بطلان ذلك قلت **القيم** سلم اعتبار الصفات المرحمة واعتبار الحكم بها على موصوفها

وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَتُؤْتِي عَلَى الْبُلْغَةِ وَالْجَاهِ الْمَقْصُودُ وَأَدَارَةُ الْأَنْفُسِ وَالْجَاهِ الْمَقْصُودُ

الكلية والادوية خبر عنها لا يفتقرها بل يلقها اخرى ان شاء الله فلا يخدور قال غير ذلك في الادوية

*[Faint handwritten text at the bottom of the page]*

أولها وسواء كان بيد من سببه أو كان في حوزة غيره أو كان في حوزة من سببه أو كان في حوزة من سببه

*[Faint handwritten text in Arabic script]*

فذلكون كالحمار **احد** معنونه **وخر** **الحمار** كقوله الانسان اذا جاء على الشئ ايضا واذا اعتير **ب**

سبحانه والاعلى فاما ان يكون علما معواظا او شريكا ونس غاذا كذا حال المنقول فانه يجوز جديان

الاقسام فيه فحيزان يكون المعين المنقول عنه والمنقول اليه حيزين او كلين او احدهما جزئيا والآخر

عليه السلام النبوة والبشرية متغايران ولا يمتثلان وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز فان للحقيقة والبشرية

الاول ان يقال الحركة خلو الشئ **قال** في ترتيب الاثر على ما له معلوم العلية **اقول** كتبنا التمهيد

عاش السقوني وزين الحرم على الاسرار والحقيقة فلما **اقول** الحق في فعلية بغير

**الفعل** ما خذ من **خ** المتعدي بآخر الغيبة **و** **ح** ان جعل التأني للفعل من الوصفية الاسمية لما في الرفع  
أي حذف

الحال المشكوك في المنقول حال الحق والمانع

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing dense cursive writing.

...

100



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by a large, dark, irregular stain on the right side of the page.

آخر اذا عن الاخبار والادعاء طلب الفعل **قول** اعرض عليه بان الكلام في نفسه لا يشاء فلا يكون ذلك الاخبار اظه  
 في مورد الغيبة فكيف خرج بتعقيب الدلالة بالوضع ولكن ان خارج عن بان المراد الا خبرا عن نكر الاخبار اذا اعلنت  
 في طلب الفعل ببيان الاشياء تسبيل المجاز فكل من داخل في الاشياء لكن لا في الاشياء التي في الجازية فلا  
 ان يكون الغائب في الاصل اخبارا وان كانت معها فيها في هذا الاستعمال طلبا **قال** لكن الفعل درج الاستعمال  
 التسبيل **قول** فيسأل عليه كيف يصح ارجاعه في التسبيل ان الاستعمال **الطلب** بالوضع والتسبيل لا يدل على الطلب  
 دلالة وضعية واجب بان الاستعمال وان دلي بالوضع على طلب الغرض لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا  
 في القسم الاول الذي هو دلي بالوضع على طلب الفعل دلالة وضعية بل في التسبيل الذي لا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية و  
 قابل ان يقول الغرض وان كان فعلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال او كيف كثر في عدد الغرض من الافعال الصادرة عن القلب  
 والمتبادر من الاكاذب معا شيئا المعلوم عنها بحسب اللغز فيصدق على الاستعمال انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يبرر  
 في التسبيل ايضا **الطلب** بالاستعمال هو غرضه المحل للتعلم لا الغرض الذي هو فعل التكلم والتقدير فعل بلا اشتباه  
 فليز ما ذكرناه فان قلت التقدير ليس في الامن افعال الجوارح والمتبادر من فعل الفعل اذا اطلق هو الافعال الصا  
 عن الجوارح قلت هذا يلزم ان لا يكون قوله فتشبه وعلم وما اشبهه لا مراد وهو موطوعا **قال** ولم  
 بعينه المناسبة للغة **قول** وقد يقال الاستعمال في نفسه كما راعى ما في ضمير التكلم من الاستعمال فالمنااسبة اللغو  
 مرغوبة بينها وبرد عليه بان المقصود الاصل من الاستعمال فهم التكلم ما في ضمير المحل لا تسبيل على ما في ضمير التكلم  
 من الاستعمال واذا الوجه المقصود لم يكن المناسبة مرغوبة ولا مرغوبة في ذلك **قال** والذين في الامر بناء على ان  
 التدرك هو كالتفكير **الطلب** فيجب جماعة من المتكلمين الى ان المطالب بالطلب ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى  
 الوهم لان عدمه يستلزم ان لا يكون مفقودا للعدم ولما حصل ما يحصله بل المطالب هو كوقف النفس على الفعل و

٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



عنده و لا يكون التمس منه جائزاً  
التمس منه بغير الخط بالتمس منه التمس

الفهم وطلب غيره اي طلب الفعل وطلب تركه وطلبه فان الاستفهام ايضا يدل على طلب الفعل وكيف لا يطلب  
 من الغير اما فعل حقيقة على راي واما قول على اى آخره والى ما لا استفهام هو العموم فكيف ان يكون هو الفعل اذا لا استفهام على  
 معناه وخرجهما اتفاقا فالاول ان يقال الاشياء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يكون المقصود حصول

على وفتح فان المقصود هنا حصول التفسير والتعليم في المادة لكن خصوصية الفعل تفسير حصوله الزم

بازایه الالفاظ **الاول** المعنى اما فعل كما هو الظاهر على معنى يفع اذا قصصوا المقصودا وما تخفف معني

فانما يقصد من اللفظ والذات انما يكون بالوضع لا بالاولاد اللفظية الحقيقية او الطبيعية ليست معتبرة كما مر

فأما بعد فقد بلغنا من هذا الكتاب ما كنا نرجو أن نبلغه من الفائدة والعمق والجمال

دفعه پنجمه

3-1-21

**اقول** في المبدأين المعنى المفرد ما يكون سببا للجزء والجزء من المعنى المركب كالجزء من المراد من المعنى المفرد

بقية المعنى الذي ما يستفاد من اللفظ المفرد والمع المركب يستفاد من اللفظ المركب **بعبارة** أخرى المعنى المركب

[illegible]

ان من اجبت ان تصور القول لما كان ظاهرا للعادة بل على ان الحاشية من الشك في تصور قوله من غير ان يكون

يصفون اللفظ بالكل والجزم وان كان بالعرض فيقولون اللفظ اما ان يفتح فنفسه ومخاها من وقوع

من ادفع الشكر لغيره ان المقصود منه ان يشكره في نفسه الامراء امتناع الشكر من كثيرين

العقل من الاشياء ان يقع العقل في ان يحل محل مشرطه ويطبق عليه فيكون العقل قد من اشياء اخرى فلا يلزم

اولا اعطى العقل بركات التوحيد فان العقل لا يكتفي بفرص اشتراكه بل يفتش في هذا الامتناع علم

دکتر البوعلی بن المکرم بن زاید الکرخ

18



...

—



في غير حق قوة الاشياء بتفصيلها فلا يخفى الا من الكلمات فان قلت قد ذكر من هذا الجنس الجيني والجنيني  
الجنيني الاضافي والنسبة بينهما وذكرنا عن الجنيني الحقيقي قلت انما ذكرنا هذا للتوضيح مفهوم الجنس  
الحقيقي ليتضح مفهوم الكل والامامان النسبة بين الحقيقيين فتم التوضيح بما ذكرناه من النسبة بين  
الحقيقيين بكتشاف زيادة انكشاف اما الجنيني الاضافي فان كان كليا فالجنين عنه كونه كليا وان كان  
جزئيا حقيقيا فلا يثبت عنه واما مفهوم الجنس الحقيقي فلا يثبت عنه لان الجنس لا يثبت عن احوال الاشياء والكل  
لا يثبت عن مفهوم **قال** وربما يقال ان الزيادة على ما ليس بجاري عن **قال** ان ما لم يثبت عنه فيقول للزيادة  
بهذا المعنى الما لم يثبت عنه فيقول انما يثبت عن نفسه او يثبت عن اجزاء المنقسم الى الجنس والفصل واما الزيادة  
للفظ الاول الى الراجحة الما لم يثبت عنه فيقول بالاجزاء وفي قوله ربما اشارة الى ان الظاهر ان الزيادة على الما لم يثبت عنه  
الاشارة **قال** الامور هي خمسة خارجة عن بعضها هي انما هي شخص عن شخص اخر **قال** يعني ان افراد الانسان لا يثبت  
على الاشياء وعوارض من شخص خارج عنها بها يمتاز شخص عن شخص في شخصه للتعريف عن قول الاشياء وليس  
العوارض معتبرة في ما يثبت تلك الافراد بل ذكرنا اشخاصا معينة تمازج بعضها عن بعض فيكون الاشياء  
قام ما يثبت كل فرد في تلك الافراد **قال** وقولنا متفقين بالحق في الجنس **قال** اي من هذا الغير يجوز الجنس  
مطلقا كما ذكره وجز في العوض العام فيض مطلقا وجز في الفصول البعيدة كالحسن والناموس **قال**  
الابعاد الثلاثة وجز ايضا خواص الاجسام كما يشي فان كان عوضا عاما بالقياس الى الانسان  
مثلا لكنه خاصة بالقياس الى الجنس واما القيد الاخر في وجوب ما هو فانه جز في الفصول مطلقا  
فربما كانت او بعيدة وجز في خواص ايضا مطلقا سواء كانت خواص الانواع او الاجناس  
فكان اسناد اخرج الفصول الى القيد الاخر واما اخرج العوض العام فقولنا اسناد

في غير حق قوة الاشياء بتفصيلها فلا يخفى الا من الكلمات فان قلت قد ذكر من هذا الجنس الجيني والجنيني

الوجهية  
الكل

في غير حق قوة الاشياء بتفصيلها فلا يخفى الا من الكلمات فان قلت قد ذكر من هذا الجنس الجيني والجنيني

الوجهية  
الكل

الاولى او لا وانما اسنادها الى الكرامة لا اخرج مع الخاصة المشار اليها في الوصية في سائر الاخراج فخير  
**قال** لا يقال في جواب ما هو **قال** اما العرض العام فلا يقال في جواب ما هو لان ما لم يثبت عنه فيقول  
عام له ولا في جواب ما هو لان ما لم يثبت عنه فيقول عام له واما الفصل والخاصة فلا يقال في جواب ما هو  
لانها ليس عام ما لم يثبت عنها كما كان فصلا او خاصة له ولا يقال في جواب ما هو لانها ليس عام ما لم يثبت عنها فيقول  
اي شيء هو في جواب ما هو لان ما لم يثبت عنه فيقول عام له واما النوع والجنس فلا يقال في جواب ما هو لانما النوع  
نظام عام ما لم يثبت عنه فيقول عام له واما الجنس فلا يقال في جواب ما هو لانما الجنس نظام عام ما لم يثبت عنه فيقول  
عليك تفصيل هذه **قال** بل لفظ الكل ايضا فان المقول على كثيرين يثبت عنه **قال** وذلك ان  
مفهوم الكل هو مفهوم المقول على كثيرين بعينه الا ان لفظ الكل يدل على اجمالا ولفظ المقول على كثيرين  
يدل على تفصيل لا يقال في مفهوم الكل هو الصريح لان يقال بالعرض على كثيرين ومفهوم المقول على  
كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا يثبت عنه فيقول على كثيرين بالفعل على الصريح لان  
يقال بالعرض على كثيرين بالالتزام ودلالة الالتزام ليس في التوقيفات لا نقول لم يثبت  
بالمقوله على كثيرين في تعريف الكلمات الا الصريح لان يقال على كثيرين اذ لو اريد المقول بالفعل  
لجاء عن تعريف الكلمات مفهومها كلية لئلا افراد موجودة في الخارج ولا في الزمن فانها لا تكون  
مقولة بالفعل بل بالاصلا حيث فيكون المقول على كثيرين يثبت عنه **قال** فالتخصيص بالانواع الخارجية  
ينافي ذلك **قال** فان قلت ما هو سوال عن الحقيقة ولا حقيقة الا الموجودات الخارجية فيلزم كلف  
بالنوع الخارجي قطعا فقلت ما هو سوال عن الما لم يثبت عنه فيقول عام له ان يكون موجود في الخارج او لا  
جوز التخصيص بالانواع الخارجية مع وجوب اخصار الكل في الجنس فان المفهوم ان لا يوجد في افراد ما

في غير حق قوة الاشياء بتفصيلها فلا يخفى الا من الكلمات فان قلت قد ذكر من هذا الجنس الجيني والجنيني

الوجهية  
الكل

الوجهية  
الكل

الوجهية  
الكل

الوجهية  
الكل







سازمانی و مدیریتی  
و ارتباطات

ان يغير عدل الاجرة الشاملة لجميع المراكات وليست قص من واحد فان قيل فلو مرتبة المبدء واعلم ان الجسم  
جسم الانسان في مرتبة واحدة وليس له في مرتبة اخرى في مرتبة الجسم الذي هو الجسم البشري وهو  
الذي هو الجسم البشري في مرتبة واحدة وان الجسم البشري في مرتبة واحدة وليس له في مرتبة اخرى في مرتبة الجسم الذي هو الجسم البشري وهو  
وان الجسم البشري في مرتبة واحدة وليس له في مرتبة اخرى في مرتبة الجسم الذي هو الجسم البشري وهو  
ظنا لما على الصادق واعلم ايضا ان ترتيب الاجسام في مرتبة واحدة وليس له في مرتبة اخرى في مرتبة الجسم الذي هو الجسم البشري وهو  
جسم الانسان في مرتبة واحدة وليس له في مرتبة اخرى في مرتبة الجسم الذي هو الجسم البشري وهو  
ان يوجد في الجسم المشترك الذي هو الكل بدون جزئ الذي هو اخص من مطلقا ومن وجه واحد هو ان الجسم البشري هو  
من وجه واحد هو ان الجسم البشري هو اخص من مطلقا ومن وجه واحد هو ان الجسم البشري هو  
من وجه واحد هو ان الجسم البشري هو اخص من مطلقا ومن وجه واحد هو ان الجسم البشري هو  
واحد جزئيا ليرى ان الجسم مطلقا وهو اخص من مطلقا ومن وجه واحد هو ان الجسم البشري هو  
للاهم مطلقا في الزمان وجوده بدون تمام المشترك **قال** لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك  
حقيقا لمع العموم **اقول** فصل على تحقيق معنى العموم لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك موجودا في النوع  
الذي هو الذي هو باطلا لانه ان يكون تمام المشترك موجودا ايضا في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك  
اعني لصفاته على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا يصفى في نفسه  
اذ لا يكون النوع في نفسه فردا بل على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون اخصا من مطلقا في تمام الكلام ملكا  
جزءا الماهية اما ان يكون تمام المشترك فيها وبين نوع تاسم الانواع المباشرة لها او لا والاول هو الجواب  
والثاني اما ان يكون مطلقا اصلا بينها وبين نوع ما مباين لها فيكون فصلا لها طينة مميزة لها عن جميع الماهيات واما

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فمنه  
جسم الانسان  
من اجزاء الجسم  
منه الاضلاع  
منه القلوب  
منه العيون  
منه الفم  
منه الاذان  
منه الاصابع

ان يكون مشترك بينهما وبين نوع ما بين له اوجه لا يجوز ان يكون تمام المشترك بينهما لان خلاف  
المقدّر بل لابد ان يكون بعضا من تمام المشترك بينهما فمنها ان تمام مشترك هو بعضه وجزؤه فمنها  
الجوذا اما ان لا يكون مشترك بين تمام المشترك وبين نوع ما بين له او يكون مشترك بينهما  
فيكون عن تمام المشترك عن جميع الماهيات المباني فيكون فصلا للماهية الى هويتها  
المشترك فيكون فصلا للماهية في الجملة والثاني ان لا يكون مشترك بين تمام المشترك وبين  
نوع ما بين له لا يجوز ان يكون تمام المشترك من الماهية وذلك النوع المباني لتمام المشترك  
والا لان جنسها داخل في القسم الاول لان ذلك النوع مباني للماهية ايضا فلا بد ان يكون  
بعضا من تمام المشترك بينهما فمنها ان تمام مشترك ثان ولا يجوز ان يكون هو تمام المشترك  
الاول لان هذا النوع الذي هو بازاء تمام المشترك الاول مباني له فلو وجد فيه لكان  
محمولا عليه ~~في الكلام~~ في الاجزاء المحمولة فلا يكون مباني له فان وقع بذلك كون تمام المشترك  
الثاني بعينه هو تمام المشترك الاول لكن اذا قبل ان بعض تمام المشترك الذي كلنا  
فيه اما ان يكون مشترك ما بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما بين له او لا والثاني  
مكون فصلا للماهية الذي هو تمام المشترك الثاني والاول اما ان يكون تمام المشترك بين

الكتاب المذكور في تاريخ  
الملك الناصر بن طاهر بن قلاوون  
بابه الاصل هو التاريخ

عدد دواوين نظام الملك  
النار منقوشة على الخشب  
في اواخر القرن الخامس عشر  
من قبل السلطان محمد بن تغلق  
لقد كان هذا الكتاب من الكتب  
التي كانت تكتب في القصر  
والتي كانت تسمى بـ "دواوين"  
وهي عبارة عن سجلات  
تحتوي على معلومات  
عن الدولة والامور  
الحكومية المختلفة.

ای بعضی نام المشتک الذي لا يكون  
مشتکاً لیسف نام المشتک وبعضی نوعی باشد  
که انسان را مایه سوسه نامیده و بعضی را  
بنا بر اشیاء نام المشتک

المستند

الملاحية وبين هذا النوع الذي هو باراء تمام المشتك ان في هو خلاف المفروض كما  
عرفت واما ان يكون بعضا من تمام المشتك فهناك تمام مشتك ثالث **الثالث** ان يقال  
لم لا يجوز ان يكون هذا **الثالث** بعينه هو الاول بان يكون باراء الملاحية نوعان متباينتان  
للملاحية بشار كل واحد منهما تمام المشتك بين الملاحية وذلك النوع ولا يوجد ذلك في تمام  
الملاحية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الشيخ" (the scholar) and "المرجع" (the reference).







وإنما المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته

المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته

المميز للمادة عما يشترك في الوجود أن يميز ما عن غيره فهو فصل فقولنا  
بعض المباحث عما ذكره لأن معرفة ما هو عليه المقابلة واما التعريفات فلا ولا يباينها للكل قال  
فإن من مطارج الأركياء **اقول** يعني أن الاستدلال على امتناع وجود المادة المركبة من أمرين متساويين  
ما يفتقير للأركياء فيها يبينهم ويظهر من عليه أفكارهم أي طعن المباحث الدقيقة التي يفتقير فيها للأركياء و  
تفوض لتعريفها أو دفعها أو يفتقير على ما يفتقير في الخطأ كما في مزلقة تزل فيها  
أقدام أذعانهم والمقصود من الإشارة إلى أن في الوليين على الاستدلال المركبة أن لا يتأخر  
الأول فإن يقال لا لزوم وجوب احتياج بعض أجزاء المادة الحقيقية إلى البعض الآخر  
الخارجية لمرية في الوجود العيني واما في الأجزاء المحمولة فلا لا لها أجزاء في الوجود  
الخارجي قطعا وبأن يقال جاز احتياج بعضها إلى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وحتا احتياج كل واحد  
أحدما إلى الآخر بدون العكس لا محذور في ذلك لا يلزم من تساوي في الصدق التساوي في الحقيقة  
فإن كان يكونا مختلفين في المادة فلا يلزم أن الاحتياج من أحد الطرفين دونه الآخر تخرج بالارجح  
وأنما الولي العاكبان يقال أنهما ران أحدهما يبين بعدد عليه ذات الجود وأن الجود خارج  
عنه واما في ذلك فلا يكون العارض بنامه عارضا وإن لم يكن استحالته ممنوعة فإن العارض للشيء  
الخارج عن المحمول عليه لا أن يكون خارجا عن جميع أجزائه فاقول لا يشان إذا قسمنا الناطق  
لم يكن عينا ولا جزءا بل خارجا عنه وليس بنامه خارجا عنه ثم العارض للشيء يعني القيام بالخروج  
أن لا يكون بقاء عارضا وبين المعنيين بكون بعيدا **فقال** فندرية للثلاثة **اقول** وقوله كالكاتب المعنى

المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته

المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته

المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته

لأنه لا يتوقف على غيره في الوجود في ذاته  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته  
فإن من مطارج الأركياء **اقول** يعني أن الاستدلال على امتناع وجود المادة المركبة من أمرين متساويين  
ما يفتقير للأركياء فيها يبينهم ويظهر من عليه أفكارهم أي طعن المباحث الدقيقة التي يفتقير فيها للأركياء و  
تفوض لتعريفها أو دفعها أو يفتقير على ما يفتقير في الخطأ كما في مزلقة تزل فيها  
أقدام أذعانهم والمقصود من الإشارة إلى أن في الوليين على الاستدلال المركبة أن لا يتأخر  
الأول فإن يقال لا لزوم وجوب احتياج بعض أجزاء المادة الحقيقية إلى البعض الآخر  
الخارجية لمرية في الوجود العيني واما في الأجزاء المحمولة فلا لا لها أجزاء في الوجود  
الخارجي قطعا وبأن يقال جاز احتياج بعضها إلى الآخر من جهتين مختلفتين فلا يلزم دور وحتا احتياج كل واحد  
أحدما إلى الآخر بدون العكس لا محذور في ذلك لا يلزم من تساوي في الصدق التساوي في الحقيقة  
فإن كان يكونا مختلفين في المادة فلا يلزم أن الاحتياج من أحد الطرفين دونه الآخر تخرج بالارجح  
وأنما الولي العاكبان يقال أنهما ران أحدهما يبين بعدد عليه ذات الجود وأن الجود خارج  
عنه واما في ذلك فلا يكون العارض بنامه عارضا وإن لم يكن استحالته ممنوعة فإن العارض للشيء  
الخارج عن المحمول عليه لا أن يكون خارجا عن جميع أجزائه فاقول لا يشان إذا قسمنا الناطق  
لم يكن عينا ولا جزءا بل خارجا عنه وليس بنامه خارجا عنه ثم العارض للشيء يعني القيام بالخروج  
أن لا يكون بقاء عارضا وبين المعنيين بكون بعيدا **فقال** فندرية للثلاثة **اقول** وقوله كالكاتب المعنى

المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته

المراد من هذا القول أن لا يكون  
الوجود في ذاته لا يتوقف على غيره  
بالمسببة إلى الوجود في ذاته



2

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading, located in the upper right corner of the page.

و لا ادرى ما هي  
الاسماء

الافضل  
في التكميل الثاني عشر  
من كتاب زوايا القلبي  
سنة ثوبت بمكة



هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

ووضع اسماها بازايا **اقول** كصحة ذلك الشيخ الرئيس بوعلي في مباحث الجرح في كتاب الشفا  
فيكون في معنى حدود التعريفات التي من ناصيل تلك التعريفات ووضعت الاسماء  
بناياتها حدود الاسمية للكلية لا رسوما اسمية لا يتم لها كنه تلك الاسماء موضوعا لمفهوم  
اخر لمزومات متساوية لهذه المفهوم المذكورة في هذه التعريفات كانت رسوما اسمية  
لا حدود اسمية **قال** في تبيين الكلمات **اقول** قد سبق انهم يتساخمون فيذكر في النطق مثلا  
ويبدو في النطق مثلا واكس في ذلك فبه تلك المسامحة تبيها على تلك الادة **قال** يصدق على  
الفراد انسانا بالمواطة **اقول** بل النطق يصدق بصدق على افراد الادة اعني نطق زيدا وعمر ونطق  
خالو بالمواطة فيكون كليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا يكون كليا لعدم  
صدقها عليها بالمواطة بل بالاشتقاق نعم اذا اشتق منه النطق او ركب مع ذلك المشتق  
او المركب كليا بالقياس الى افراد الانسان لصدقها بالمواطة وقس على الضمك والمشتق في نظائر  
وبعضهم جعل الحمل ثلثة اقسام حل المواطة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان يؤدي  
الاخرين شيئا واحدا كان جعلهما قسما واحدا ولي من جعلهما قسمين **قال** فيكون اقسام الكل سبعة  
**اقول** هذا في غايه الظهور لان المقسمين يكون سبعة في كل واحد من اقسامه واللازم اذا قسم  
الخاصة والعرض لعامة فالتقسيم في اللذان على الخاصة والعرض العام كانا لازمين والمخارج  
ايضا اذا قسم اليها كان القسمان اللذان على الخاصة والعرض العام مخارجين فالخاصة  
والعرض العام اللذان وقعا قسمين للآزم على الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين  
فيكون اقسام الكل الخارج عن اللامعة اربعة اقسام على مقصود تقسيم من اراد حصده في قسمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الرئيس في كتابه في  
العلمين



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or a note, located in the lower right quadrant of the page. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document, showing dense cursive writing.

مجلسه علمیه و فلسفه و حقوق و ادب  
از تالیفات و تصانیف  
فایده یار و دانشمند

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

اريد ان كان انبساط روي على الخط المذكور  
 صان الصواب عند الاعتناء المذكور في بيان  
 معنى الكلام الجيد والاعتناء الجيد انما  
 كان هذا الاعتبار هو العلم والاعتناء  
 المذكور في هذا الموضع







هذا الصانع وكل هذا الكتاب جزئان متضادان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشا واليه بعدا  
الضطره بهذا الكتاب عموما فربما كان جزئان متباينان وان كان المشا واليه بعدا فربما كان  
جزئين حقيقيين واحده عوذا زيدا كذا غير متضادة انصافا بالكتاب وبذلك  
لم يبعدوا الجزئين الحقيقيين ولم يتباينوا بواقعيا بل متباينان في عدد وتباين اعتباري والكلام في الجزئ  
المتباينين بواقعيا حقيقيا كما هو المتباين في العبارة لا في جزئ واحد واعتبارات متعددة ولو  
عد جزئ واحد كسب الجزات واعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئ الحقيقي  
فانا اذا اشترا الى زيدا بهذا الكتاب وهذا الصانع وهذا الطويل وهذا القاص كان متباين على هذا  
التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعا من  
اشتراكه بين كثيرين فيكون كليا قطعا واشكال هذه الاسئلة فيجملات متعظم بها عند العامة وينتفع بها  
لكن الى هذه نعود باسرها من شروها ونفسنا من سيات اعان الله والالان بعض الناس ان  
تألفوا او رد عليها ان صدق بعض الناس ان ليلنا في الاستلزام صدق بعض الناس ان تألفوا  
بعضهم من ان السالبة المدولة المحولة في الموضوع المحولة المحولة الا يري ان صدق قولك زيدا  
كتاب الاستلزام صدق قولك زيدا كتابا بجزا زيدا بكونه كتابا ولا كتابا والاشارة في ذلك  
ان الاجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان يثبت مفهوم وجودي او عددي يستلزم وجود  
ذلك الشيء وهو الموضوع خلاف السلب فان قلت اذا كان الموضوع موجودا فالسالبة المدولة  
والموجبة المحصلة مثلا زمانا كاسيا في الحال فيما نحن فيه لان اللان صادق على موجودات  
مختلفة كالزمن في غير ذلك لان لا يوجد بغيره انما هو الكلام في خصوص هذا المثال بل في نقيض المتساو  
ان يكون هو

هذا الكتاب جزئان متضادان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشا واليه بعدا  
الضطره بهذا الكتاب عموما فربما كان جزئان متباينان وان كان المشا واليه بعدا فربما كان  
جزئين حقيقيين واحده عوذا زيدا كذا غير متضادة انصافا بالكتاب وبذلك  
لم يبعدوا الجزئين الحقيقيين ولم يتباينوا بواقعيا بل متباينان في عدد وتباين اعتباري والكلام في الجزئ

زيد اشاف  
م كان

ان يكون هو

ان يكون هو

ان يكون هو

مطلقا فاذا لم يصدق نقيضا على شيء اصطفا فربما كان لا يميز البرهان قطعا لنقيض الشيء والممكن العام فان الشيء  
والممكن العام لا وجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق اللان في الممكن بحسبها على  
من المفهوم فاذا قلت لو لم يصدق كل لانه لا يمكن صدق بعض اللان في الممكن فيكون بعض اللان  
مكتفي بالمتن المذكور فان قلت مفهوم الممكن نقيض لمفهوم اللا يمكن فاذا لم يصدق احد على وجه  
ان يصدق عليه الاخر واللا رفع النقيضان معا وتكون بينهما تباينة فان اورد عليه المنع كان كاذبا  
سموغة قلت هذا المفهومين متناقضان اذا اعتبرنا نفسهما هكذا متفكرين من غير اعتبار  
صدقهما على شيء واما اذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك تضيقان موجبتان احدهما مدولة  
والاخرى محصلة كقولك زيدا يمكن ولا يمكن ولا يتناقض شيئا من نقيض صدق الممكن على شيء سلب  
مفردة عليه لا على سلبه عليه ولا يشك ان المتباينين اعتبر صدقهما على شيء او مرجع المتساوي الى مو  
كسبية والافاضا اعتبارا الصدق على ذات الموضوع فاذا قلت كل لان ان لا تألف فقد اعتبر صدق  
انسان فقد اعتبر صدقهما على افراد متساو كذا اذا قلت كل لان ان لا تألف فقد اعتبر صدق  
اللان على عادات الانسان فاذا اخذت نقيضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللان على  
عادات الانسان وهو معنى قولنا بعض الناس ان ليلنا في الصدق الناطق عليه هو الناطق  
نقيض اللان على في حالة الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لا في حالة اعتبار صدق عليه  
الشيء عليك نقيضه باعتبار الصدق نقيضه لا باعتبار وجوده فوضعت احدهما مكان الاخر فالنتيجة  
بلا مكالمة والمخلص ان يقال انما اخذ نقيض المتساويين باعتبار الصدق على شيء فيكون نقيضا  
سالكية كذا كذا لسان ان عولس ناطق وكل ما ليس بنا ليلنا في يحصل تضيقان موجبتان  
ان يكون نقيض القياس كذا كذا لسان ان ليلنا في

هذا الكتاب جزئان متضادان فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشا واليه بعدا  
الضطره بهذا الكتاب عموما فربما كان جزئان متباينان وان كان المشا واليه بعدا فربما كان  
جزئين حقيقيين واحده عوذا زيدا كذا غير متضادة انصافا بالكتاب وبذلك  
لم يبعدوا الجزئين الحقيقيين ولم يتباينوا بواقعيا بل متباينان في عدد وتباين اعتباري والكلام في الجزئ

زيد اشاف  
م كان

ان يكون هو

ان يكون هو

ان يكون هو



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small, dark smudges or foxing marks scattered across the surface. A small, faint orange-brown stain is visible near the top center. The page is set against a dark background.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the left edge and bottom. The binding edge on the left is visible, showing the stitching or glue of the book's spine.



الكلمة  
بغرض البعد  
لا وقفا

كـ ان الحق ان الكل ايضا مغبوطان احدما حقيقيا فالجزئي الحقيقي تعالى عن الكل والعدم  
 وليس توقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي بمعنى ما عرفت وبما فيها  
 اضافي معا بل الجزئي الاضافي قابل للتضاييف وان الحال من الكلية في النسبة على ما بين الجزئية  
 فالكل الاضافي اخذ من الحقيقي كمد والجزئي الاضافي اعلم من الحقيقي كما سنبينه **قال** وفي تعريف الجزئي  
 الاضافي **نظرا قوله** ذلك كما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو المنذور به تحت غيره وعظامه  
 معنى الخاص بعينه ومعنى الكل الاضافي هو المنذور به تحت شيء اخر وهذا هو المعنى العام بعينه فالخاص  
 والجزئي الاضافي لمعنى واحد وكذلك العام والكل الاضافي لمعنى واحد ولا شك ان الخاص والعام  
 متضايقان مشهوران كما ب والابن وان الخصوص والعموم متضايقان حقيقيان كما لا بد من التيقن  
 والمتضايقان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يذكر احدهما في تعريف الاخر والا لان تعقله قبل تعقله  
 ضرورة انه تعقل المعرفة اجزا في مقدم على تعقل المعرفة فان قلت المذكور في تعريف الجزئي الاضافي  
 هو الاعم لا العام الذي هو معنى الكل الاضافي حتى يلزم ذكر احد المتضايقين في تعريف الاخر قلت  
 الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضاييف مع ان المقصود بالاعم والاخص هنا هو العلم  
 والخاص بالمعنى التفضيل والزيادة في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي  
 بالخاص الذي هو المعناه فيلزم تعريف الشيء بنفسه والمتضاييف معا على الاول يلزم تعريفه  
 الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف تعقله عليه وبما يتوقف على معرفته  
 متضاييفا فالحل في التعريف من وجهين احدهما تعريف الشيء بما يتوقف على معرفته وبما يتوقف على معرفته و  
 الثاني تعريفه بما يتوقف على معرفته متضاييفا لاشكال الحل الاول والقوي من الثاني فالاول

ان الحق ان الكل ايضا له مفهوم ان اوصافا حقيقيا قابل الجزئي الحقيقي تعاقيل الممكن والعدم  
 وليس توقف تعقله على تعقل الغير متلزما كونه اضافيا كما في الجزئي بمعنى ما عرفت وبما فيها  
 اضافي معا بل الجزئي الاضافي قابل للتضاف وان الحال من الكلية في النسبة على من الجزئي  
 فكل الاضافي احص من الحقيقي كما هو الجزئي الاضافي اعلم من الحقيقي كما نسبته **قال** وفي تعريف الجزئي  
 الاضافي **نظرا قوله** ذلك لما عرفت من ان معنى الجزئي الاضافي هو المندرج تحت غيره وعلاوة  
 معنى الخاص بعينه ومعنى الكل الاضافي هو المندرج تحت شئ اخر وهذا هو المعنى العام بعينه فالخاص  
 والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذا العام والكل الاضافي بمعنى واحد ولا شك ان الخاص والعام  
 متضايقان مشهوران كما لا بد والابن وان الخصوص والعموم متضايقان حقيقيان كما لا بدوة والشو  
 والمتضايقان لا يعقلان الا معا فلا يجوز ان يذكر احدهما في تعريف الاخر والا لان معقلا قبل تعقله  
 ضرورة ان تعقل المعرفة اجزاية مقدم على تعقل المعرفة فان قلت المذكور في تعريف الجزئي الاضافي  
 هو الاعم لا العام الذي هو معنى الكل الاضافي في يلزم ذكر احد المتضاميين في تعريف الاخر قلت  
 الاعم يتوقف على تعقل العام الذي هو المتضايف مع ان المقصود بالاعم والاضحى لنا هو العلم  
 والخاص لا بمعنى التفضيل والزيادة في العموم والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي  
 بان لا يضاف الى ما هو بعينه فيلزم تعريفه بنفسه والمتضايفه معا على الاول يلزم تعريفه بما  
 الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشئ بما يتوقف تعقله عليه وبما يتوقف على معرفته



كل من لطف طبعه اشد اسير عشق كل رويان  
جو ببل كرخوش آوازي كرفار قفص باشد

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق

ان لا يقع على التام واحد وايضا يلزم ان لا يكون تعريفه بالاضافة شيئا كما ذكره ان راجح صحتها  
على الخط لا اول قطعا هذا قد قيل في جواب النظر ان المصنف كراعتنا في معنى الاضافة الا في تعريف  
شيء واحد هو الجزئية الاضافة ولا يجوز في ذلك وليس شي لان هذا القول ان سلم ان معنى الجزئية الا  
هو الخاص ومعنى الكلي الاضافة هو العام كما ذكره ان ذلك في التام واد مع زيادة كما عرفت وان لم  
يسلم فالجواب هو ذلك كما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئية بل اراد ذكر حكم  
احكامه يمكن ان يستنبط من تعريفه في بفتح الاسكان مع الا ان المقام يدل على فصل التعريف  
فان هذا من مقتضى بواجب الوجود اي بذاته المخصوصة المقدسة لا بغيره فانه كماله واجب  
عن هذا النقص بان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الزمني كما صرح به وليس في شأن الوجود  
المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته ان يحصل في الزمن حتى يتصف بالجزئية بل لا يعقل الوجود  
كلية مستخرجة في شخص في زمان معنى الجزئية هو ما كان بحيث يحصل في الزمن من غير ان يكون له كل  
مفهوم اما ان يمتنع ان يكون له مفهوم ما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل فالزمن  
ولا على امكان حصوله والجزئية الحقيقية بهذا المعنى يصح ان يكون له كماله في الماضي وايضا المتحقق  
في الزمن هو كونه ذاتا لا ذاتا على وجه يورث الجزئية قال فان لم يتنع ان يكون كماله اقول فقد ظهر  
ذكر النسبة بين الجزئيتين والكلية واما النسبة بين الجزئية الحقيقية وبين كل واحد من الكليتين  
فانها نسبة بين الجزئية الاضافة وبين كل واحد من العام فالصديق الجزئية الاضافة  
على الجزئية الحقيقية هو ونها وصديقها هو ونها في المفهوم ان مله وبصدق الكليات  
المقوسطة قال لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة الواحدة اقول نوعيته هذا النوع نسبة واصله

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق

اقول

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق

رأى من رسول بصره  
رأى من رسول بصره

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق

هذا هو الحق في كل شيء  
ولا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق  
والحق لا يخلو من شيء الا بالحق

بينه وبين افراده فليس محتمل ان لا يكون له حقيقة افراده ومشأوا بانما حقيقة في تلك الافراد فلا يمكن  
بسم الحقيقة واما النوع الاخر اعني الاضافة فلا بد في نوعيته من ان لا يخلو من النوع الاضافة مع نوع آخر  
حتى يحسن فيكون مضاهيا له وبين ان ذلك ان الجنس كماله تمام للامثلة المشتركة بين ما بينه وبين حقيقة في  
الحقيقة ومقولا عليها في جواب ما عرفت شك ان كل واحد من تلك الامثلة مشتركة بين ما بينه وبين حقيقة في  
بان يقال عليها وعلى غير الجنس كما هو من مقتضى ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه كما  
ان صفة الجنس حاصلة للقياس الى ما اندرجت فيه من الكليات التي هي انواع له فالجنس والنوع  
المندرج في حقيقة مضاهيان لهما اب والابن قال لانه جنس الكليات لا يتم حدودها الا بذكره اقول اشار الى  
ما سبق من المنزكور في تعريف الكليات حدودا اسمية لها لا رسوم كما توهم واذا كانت حدودا  
كانت تامر كما هو الظاهر فلا بد من ذكر الجنس اعني الكليات على ما عرفت في تعريفات  
الكليات اذا اعتمد الكليات مفهوم النوع الاضافة لان فيه اضافتان احدهما بالقياس الى ما تحتها  
الافراد كقول كليات الاخرى بالقياس الى الجنس الذي هو في كلياتها وبينها والنوع الحقيقي فيها اضافتان واحدة  
الى ما تحتها فقط كما عرفت قال فان الجنس لا يقال عليها وعلى غير ما في جواب ما عرفت اقول الجنس كماله تمام  
وان كان مقولا ومحمولا على الفصل كماله على وعلى الخاص كماله لخاصة وعلى العرض العام كماله على  
فان جواب ما عرفت بالقياس الى تمام المشترك ولا ذاتا لهذه التلخيص وكل واحد منها وان كان مامنة  
وكلياتها وعلى غير الجنس يمكن ان لا يكون له جواب ما عرفت في حق النوع الاضافة بهذا القول اقول  
النوع المفيد بالتميز اقول ان الشخص هو النوع المفيد بالتميز من وقوع الشركة فيه في ذلك لا بالتميز  
اللات فيه وامر اخر صار يربط ما معاني وقوع الشركة فيه وذلك لا بالتميز بل بالتميز

اقول

بالقياس

يقال

الحقيقي



هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

حل العالي عليه بواسطة محل السافل **القول** ذلك لان الحيولة مالم يصير ان لم يكن محله لا غير  
فان الحيولة التي لا يشك ان لا يحل عليها **اصلا** فاعني بالاولى في القول يخرج المصنف عن الحد  
**القول** القيد وان اخرج المصنف عن الحد اخرج النوع عنه ايضا بالقياس الى الاجناس البعيدة  
فيلزم ان يكون الان في نوعه الى التام والاحتمال لا يجوز ان لا يسمي نوعه الانواع لكونه نوعا  
لكل واحد من الانواع في نوعه وايضا النوع لما كان مضاعفا للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول  
فلا بد من اعتبار نوعه ايضا والامكن مضاعفا لفلان في ان لا يكون الاجناس البعيدة احتمالا  
لما عليه الى من يغيره بالقياس اليها فالاولى ان يتحرك قيد الاول في يخرج المصنف بقيد اخر ويقال  
النوع الاضافي على مقوله في جواب ما سئل عن عليه وعلى غيره الجواب **بما هو** لان الانواع  
الحقيقية جنسا **القول** ذلك لان النوع الحقيقي لما كان تاما مائنة جميع افراده فلو فرضنا ان نوعه كليا  
اختلفوا ايضا تاما مائنة افراده لم يكن ان يكون تاما مائنة بالقياس الى كل فرد من افراده  
والا لان الذي تحت المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امر واحد حقيقة افرادها يكون نوعا  
حقيقيا بل صنفيا منفيا فنعين ان يكون النوع في تمام المائنة المشتملة لا المختصة فيكون  
جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وانما هو نوع جنسي لان الانواع لما كان تاما مائنة كل فرد من  
افرادها فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذا يكون الحيولة تاما مائنة كل فرد من افرادها فيلزم  
ان يكون لكل فرد مائنتان مختلفتان كل واحدة منهما تاما مائنة المختصة به وذاك لان تمام  
مائنة شئ واحد لا يتصور فيه تعدد لانه لم يكن احديهما جزءا لآخر كما لم يكن شئ منهما تاما مائنة في  
منها وان كانت احديهما جزءا لآخر لم يكن الجزء تاما مائنة وذلك لان الحيولة وحده تاما مائنة

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَعْدَاءُ  
وَالْغَافِلُونَ

كلمة

كان الان لا يشك ان الحيولة زيادة مشتملا على امر كلي لا بد من تمام مائنة افراده وان كان الان  
وحده تاما مائنة المختصة لم يكن الحيولة التام المائنة المشتملة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا  
قطعا لان النوع الحقيقي لا يكون نوعه حقيق ولا تحت واما النوع الحقيقي بالقياس الى الاضافي فيجب  
ان يكون تحت لان لا يشك ان تحت الحيولة لا يجوز ان يكون نوعه لان النوع الاضافي اما حقيق واما جنسي  
والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون نوعه في شئ من امر واحد **القول** ايضا ان لا يكون النوع الحقيقي نوع  
اضافي اصلا كالعقل على ما سئل في فالنوع الحقيقي مقبسا الى النوع الحقيقي لا يكون الامفرد او  
مقبسا الى النوع الاضافي اما مفرد واما سافلا ولا اضافي مقبسا الى الحقيقي اما مفرد ان لم يكن  
تحت نوع حقيقي ايضا لان واما على كالحول واما الاضافي مقبسا الى الاضافي فمما لا يشك  
والمما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن واقعا في المرتبة نظر الى ان الافراد باعتبار عدم الترتيب  
ففيه ملاحظة الترتيب وجود **القول** ان قلنا ان الجوز **القول** هذا المثال انما يتم بشيئين احدهما ان  
العقول العشرة متفقة الحقيقة وثانيهما ان الجوز **القول** كذلك الاجناس في ترتيب متصاعدة  
**القول** شار بلطفه قد راي ان الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضا كما يكون نوع  
اضافي لا نوع فوقه ولا تحت فيكون نوعا مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب كذا يكون جنس  
اجنس فوقه ولا تحت فيكون مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب لمثل هذا ينبغي ان لا يتعدى  
المراتب خمسة في تلكه كما فعله بعضهم الا انهم يتسامحوا فعد من المراتب نظرا الى ما  
من ان اعتبار افراده **القول** ملاحظة الترتيب عما وانما قال في الانواع متنازلة في  
الاجناس متصاعدة في ترتيب الانواع هو ان يكون هناك نوع ونوع ونوع ونوع ونوع ونوع ولا شك

عدا كما ان في غيره  
ملاحظة الترتيب

ولجعل المراتب

كونا



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

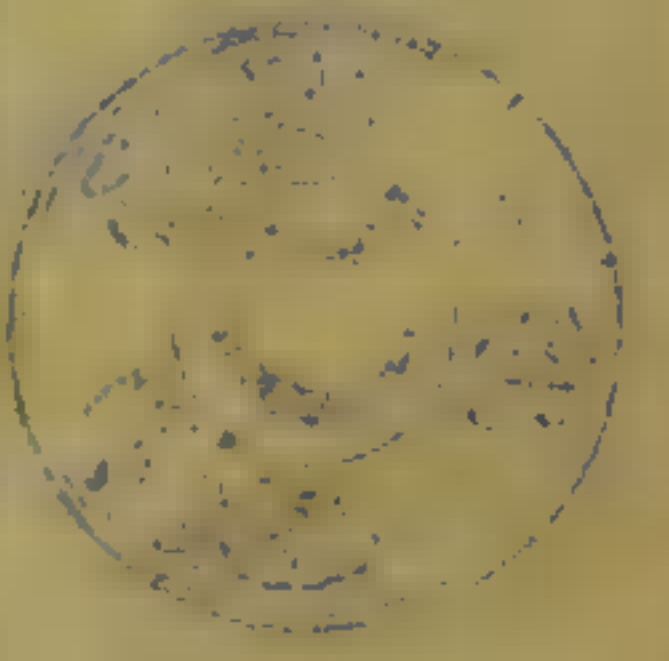
وادركوا في ذلك اليوم  
 ما كانوا يعدون انهم  
 لا يلاقون الا الموت  
 وادركوا في ذلك اليوم  
 ما كانوا يعدون انهم  
 لا يلاقون الا الموت

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله  
والمؤمنات هم الذين آمنوا بالله ورسوله  
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله  
والمؤمنات هم الذين آمنوا بالله ورسوله



جواب عن سؤال في تعريف النظم

الزم في الولاية بالانضمام إليها الى لازم آخر لم يقفون المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القوة  
بحار خبايا السامع وهذا المقدم كاف باعنا على الاصطلاح على ان لا تذكر الماطية في جواب  
ما هو الا بلفظ الولاية مطابقة **قال** اما جزء المقول في جواب ما هو **اقول** انما يتصور  
انما هي الماطية المستول عنها مكية فيجوز ان يدل عليه مطابقة وموطر وان يدل عليه نقصان  
اذ لا يجوز فيه لان جميع الاجزاء مقصورة ولا يجوز ان يدل عليه التزم اما جواز الانفصال من ذلك  
الولاية على الجزء بالانضمام الى لازم آخره ولا يعتمد على التعريف لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة  
في جواب ما هو كلاً وجزء وان التضمن مجسورة كالمعبرة جزء وان الانضمام مجسورة كالأجزاء  
علا في جواب ما هو اما التضمن فقد قيل ان الانضمام مجسورة فيها ايضا كما في جواب ما هو  
وذلك ايضا احتمل كما فيها والا في جوازها مع ظهور التعريف المعينة بالمقصود **قال** اما  
سواء **اقول** في قسم الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب  
بالجزء المدلول عليه ثمة اصطلاح والمناسبة في التسمية مرجعية فان الواقع انما هو لول  
مطابقة والداخل بالمدلول ثمة وان كان لكل منهما مناسبتة مع كل من الجزئين **قال** انما يقسم  
ان يحصل قسم **اقول** ميتو علم ان الناطق مثلا يقسم الجول الى قسمين ناطق وغير ناطق و  
التحقيق ان مقسم لم يلحقه ان يحصل قسم لم لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الجول  
حاصل من انضمام عدم النطق اليه كما ان الناطق قسم من حاصل من انضمام النطق اليه فاذا  
قسم الجول الى هذين القسمين كان هناك امران مقسمان له كل منهما يحصل قسم واحد  
فكان من قال ان الناطق يقسم الجول الى قسمين نظر الى ان الجول اذا قيل الناطق وجودا



وغير ما حصل له قسمان كما ان من غير المقدم في النوع والاجناس من المراتب تخطا الى آخره  
**قال** والمقنونات سواء **اقول** بل ذكر النوع العالي لا يرد في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل  
لا يرد في النوع المتوسط **قال** وكل فصل يقوم النوع **اقول** راو بالعلو طرنا النوعان وبا  
لسافل التفاضل لا مامر من ان العالي بينهما ما هو فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع **قال**  
لا يرد ثبت ان جميع مقومات العالي مقومات للسافل **اقول** وذلك لان العالي لا ينفك مقوما  
للسافل كما ان جميع مقومات السافل مقومات العالي واجناسا مقومات للسافل فكلما **قال** فلو كان  
جميع مقومات السافل **اقول** في جميع الفصول المقومة لم يكن الفرق بين العالي والسافل  
لان الكلام فيها فان قلت فخطب من لا يلزم عدم الفرق بين العالي والسافل الجواز ان يكون  
شيء من الفصول المقومة المشتركة بينهما وبين العالي فرض امر آخره يمتاز عن العالي **قلت**  
**ليس** في السافل وراء ماطية العالي الا الفصول المقومة لسافل فاذا فرضت مشتركة لحد  
السافل والعالي ماطية متساوية في الات وراء الجول الا فصول مقومة للاثان ومقسمة  
لجول على قابل للابعاد والنامي والحسب المتحرك بالارادة والناطق وكذا **قال** الانسان  
وراء الجسم لا فصول مقومة للاثان ومقسمة للجسم من الثلاثة الاخيرة **ليس** فيه ايضا و  
الجسم النامي **قال** مقومات له ما الاجزاء **ليس** فيه ايضا وراء الجول الا فصل واحد  
وهو الناطق فانه اذا ترتب الاجناس كان الذي تحت **الجس** الا ما يمكن منه ومن فصل و  
مكنا انما يتميز السافل عن الذي فوقه الا ما هو فصل مقوم له فاذا فرض كون مشتركة بين فرق  
اصلا **قال** القول ان **اقول** ما يكون مقوره بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء او انما

في تعريف النظم

في تعريف النظم

في تعريف النظم

في تعريف النظم



المقدّم لا نقض

وهذا المقدم يفهم لغيره مما تقدم من ان الموصّل بالنظر الى التصوّر يسمى قولاً شاملاً وكف  
 يكون محتملاً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصورات ومع هذا  
 بان تصور الحرف مستلزم ايضاً تصور الشيء فنستقص ايضاً الحرف بالابان تصور الماهيات  
 يستلزم تصور لوازمها البنية المحتملة في دلالة الالتزام وليس بشئ من مميزات الاستلزام  
 بطريق التناول والاكساب **قال** وليس المراد بتصور الشيء **قال** قد تبين ان تصور الشيء المكتسب  
 القول ان قد يكون بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في الحد الغير التام واما تصور  
 الحرف المكاسب فان كان حاداً تاماً فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من  
 تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحاد التام فيجوز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه ومنهم  
 من منوّم ان الحد التام قد يحصل بغير تصور الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصور الاجزاء مفصلة  
 اما بالكنه او بالجزء وليس بشئ فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنه لم يكن الماهية معلوماً  
 بالكنه **قال** فاما ان كان الاعم **قال** العلم ان المتأخرين اعتبروا في الحرف ان يكون موصلاً  
 الكنه الحرف وان يكون غير الحرف عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولذلك حكوا  
 بان الاعم والخاص لا يصلحان للتعريف اصلاً والصواب ان المعبر في الحرف كونه موصلاً  
 الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ماسواه كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ماعداه او  
 عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصوراً مع عدم الامتياز عن بعض ماعداه واما  
 الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك ان يكون تصور الشيء بالكنه كسبياً عما جاز معرفته في تصور  
 بوجه ماسواه كان مع امتيازها عن جميع ماعداه او عن بعضها يكون كسبياً لوجه بوجه العلم او حتى

ان من استلزام الحرف  
 تصور الماهيات  
 المستلزام  
 الماهيات للوازمها  
 البنية

او يكون

اذا كان كسبياً ولا يكتب الا بالاعم والخاص فيما يصلحان للتعريف في الجملة **قال** فان المقصود اما  
 تصور حقيقة الحرف او امتيازها عن جميع ماعداه **قال** قد عرفت ان ذلك غير واجب الا ان المتأخرين  
 لما راوا ان التصور الذي لتمامه هو المقصود عن بعض ماعداه في غاية النقصان لم يلتفتوا اليه  
 وشرطوا المساواة بين الحرف والمعرف واخرجوا الاعم والخاص عن صلاحية التعريف  
 بهما واما المباهين فلما كان ابعدهن الاعم والخاص كان اولي بان لا يفيد تميزاً تاماً مع ان الظاهر  
 انه لا يفيد تميزاً اصلاً وان احتمل احتمالاً بعيداً ان يكون تميزاً في الجملة وابعدهن ان قد تميزاً  
 تاماً بان يكون بين المباهين خصوصية يقضي الانتقال من احدهما الى الاخر **قال** ولا سبيل الى  
 ان احدهما يكون اقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام  
**اقول** موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه واما اذا لم يكن  
 ذاتياً او كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه  
**قال** وايضا شرط تحقق الخاص **قال** من اجل ان الوجود الخارجى مسلم فانه كلما تحقق الخاص في الحرف  
 تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذاتى فلا يجوز ان يعقل الخاص ولا يعقل العام كما مر انفا  
**قال** فانه اذا صدق **اقول** ان كنه الماهية الثانية على نقض الماهية الاولى على  
 طريقة القدماء **قال** وبالعكس **قال** قد عرفت ان الاولى ايضاً على نقض الثانية على طريقهم فكل واحد  
 منها يستلزم الاخرى وقابرة قوله وبالعكس اثبات اللزوم من طرف الاخر مثبت الملازمة  
 للكلية الثانية من الطرفين مثبت الملازمة الى ايجابها ومنى ملازمة للكلية الثانية **قال**  
 وهو لا يشمل على الزايات **قال** وذلك من انشأت كل شئ ما يخصه ويميزه عن جميع ماعداه

انما هو ان  
 الماهية  
 المستلزام



في بيان التميز بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي فلا بد ان الرسم ايضا فيه منع عن دخول  
الاغيار فيه فينبغي ان يسمى حرا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون المصطلحين  
المعروفين كثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين واعلم ايضا ان الحقائق الملو  
بتعسرا لا تطلع على ذاتياتها والتميز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واما الى حد التعذر  
فان الجزئية بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم يستصحب خبر  
الاشياء واما المعهومات اللغوية والاصطلاحية فامرنا سهل فان اللفظ اذا وضع في  
الشيء او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه  
كان عرضيا له فنحدد المفهوم في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها  
بحسب الاسم لتحديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدودا ورسومها  
الحقيقة **قال** الفرض من التعريف اما التميز او الاطلاع على الذاتيات **قول** ان المقصود  
من التعريف اما التميز المعروف على عاده والعرض العام لا يدخل في التميز فلا يصلح معروفا ولا  
جزءا من هذا الفرض واما الاطلاع بما هو ذا في له ان معرفة ما هو ذا في له سواء كان  
جميع الذاتيات او بعضها والعرض العام لا يدخل في معرفة الشيء بما هو ذا في له فلا يصلح  
معروفا ولا جزءا من هذا الفرض الاخر فسقط العرض العام عن الاعتبار في باب  
التعريفات وانما ذكر في باب الكلمات لاستيفاء اقسام اكلها واما الجنس فهو وان  
لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على ما عليه بما هو ذا في لها فلذلك اعتبر مع الفصل و

في بيان الفرق بين التعريف

والخاصة ومنها جث وطلع ان لغير الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعض ما عداه والعرض  
العام قد يفيد التميز الثاني فينبغي ان يعبر في التعريفات فان قلت المعبر هو التميز الاول  
بناء على اشتراط المساوات قلت قد عرفت الكلام عما ذكرنا لا اشتراطه ان لازم ان لا  
العرض العام معروفا لان يكون جزءا من المعروف ايضا قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو عرضي  
مطلوبا وان كان من الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذا في له فان تصور الشيء قد يكون بوجه  
متفاوتة بعضها اكل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم  
ناقص لكنه قوي في الخاصة وحده وان المركب من الفصل حد ناقص لكنه اكل من الفصل  
وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص هو اكل من العرض العام والفصل  
واما قوله فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه فوقع بان التميز الحاصل منهما معا قوي من التميز  
الحاصل من الفصل وحده فاذا اراد بهذا التميز الاقوى اضم الى ضم الخاصة الى الفصل **قال**  
كتعريف الحركة باليسر يسكون فانها في المرتبة الواحدة من العلم والجهل **القول** ان الحركة  
والسكون في مرتبة واحدة فمن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا غلط وان كان  
يصح اذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والالكان اخفى من الحركة ولا مساويا  
لها واذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو  
اخر منه او **قال** يسمى دورا مصدرا **القول** ذلك لظهور الدور فيه واذا زاد المرتبة  
على مرتبة واحدة استمر الدور هناك فلذلك يسمى دورا مضمرا وفساد الدور والمضمر اكثر  
اذ في الدور المصروح يلزم تقدم الشيء على نفسه بتميزه وفي المضمر كذا في ان الشيء  
انفسه

يكون

الامر

من المركب

ان الحركة والسكون  
من الحركة والسكون

من الدور والمضمر



**قال** اسطقس قول هو اصل المركب وانما سمي العناصر الاربعة اسطقس لانها  
اصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمعادن واعلم ان استعمال الالفاظ المتخ  
ارداء لتباعد الزمن من غير المعاني المقصودة لولا القرينة في ذلك لا شك ان تذكرك  
المقصود وبين ما ليس المقصود ولكن يحتمل ان يحل اللفظ على غير المقصود فيكون ارداء  
من استعمال الالفاظ القرينة اذ لا يفرق عنك شيء اصلا فالحل فيه هو الاحتياج الى الال  
فيقول المسافة بلا طائل **قال** وما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها **اقوله**  
كما ان للقول الشرح مبادئ متوقفة معرفة عليها يجب تقديرها عليه ومن حيث  
الكليات الخسرك المعرف منها كذا كذا هي مبادئ تركيب منها وتوقف معرفتها على معرفة  
تلك المبادئ وعلى مباحث القضايا فلذلك لم يرد **قال** اما المقدم في تعريف القضية واقسامها  
الاولية **اقوله** اما التعريف فلما يد من تعريف واما التقسيم الى اقسامها الاولية فكان من ثمته  
اذا بدت التقسيم يكشف الشيء زيادة انكشف في تعيين اقسامه الاصلية الى اربعة اقسام  
احوالها **قال** القضية الملقوفة **اقوله** بخلاف القضية تطلق تارة على الملقوفة وتارة  
على المعقولة اما بالاشارة الى اوجدها بالحق والجاز والثاني اولى لان المعقولة هي القضية المعقولة واما  
الملقوفة فاما اعتبرت لولا انها على المعقولة فتسمى قضية شبيهة بالاسم الملقول وكذا  
القول يطلق على الملقوفة والمعقول فالقول الملقوف جسد القضية الملقوفة والقول المعقول  
جسد القضية المعقولة ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من الحكم عليه وهو  
الحكم بلغة وقوم التام وقومها هذه المعقولة من حيث انها حاصلة في الزمن تسمى قضية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد واله الطاهرين  
الذين هم اركان السماوات  
والارضين والعرش العظيم  
والذين هم ائمة المرسلين  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد واله الطاهرين  
الذين هم اركان السماوات  
والارضين والعرش العظيم  
والذين هم ائمة المرسلين  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد واله الطاهرين  
الذين هم اركان السماوات  
والارضين والعرش العظيم  
والذين هم ائمة المرسلين  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد

والعلم بها شئنا بقا عند الامام واما عندنا واولا فان التعريف العلم بالعلوم الذي هو نوع النسبة  
اولا وقومها كما عرفت فقد يطلق التعريف بلغة المفرد بلغة القضية لان العلم التعريف لا يخل  
الا بها اما جميعها اجزاها او بعضها **قال** اما ان الحلال القضية **اقوله** لا بد فيها من الحكم لا المحتمل  
للمصدق والكذب والحكم لا بد من الحكم عليه والحكم هو برهنا على الحكم عليه وبمقتضى المادة  
للقضية والحكم الذي به يرتبط احد ما بالآخر كمنزلة الصورة لها والحلال القضية هو بطلان  
صورتها وانفكاك اجزاها الحادية بعضها عن بعض **قال** ليس هو الازعج النسبة السلبية **اقوله**  
كلمة ليس لرفع النسبة الحادية التي دل عليها لفظ هو ومجموعها يدل على وضع النسبة السلبية فيكون  
المجموع رابطا للحكم به بالحكم عليه بالنسبة السلبية **قال** لحد او عكسا **اقوله** فتعريف الشرطية غير  
مورد لحوالي غير المحدود فيه وتعريف الحلية غير متعكس لحدود بعض الحدود **قال** فلا ولي  
ان خذ في ذلك **قال** من هذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه فلا ولي ذكره وحل  
المفرد على ما يعبر المفرد بالعلم وبالقوة كما ذكره ومن انكشف من نفسه عرف ان كل حلية يكون  
ان يعبر عن طريقها مع ملاحظة الارتباط بغيره وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك **قال** فلو رددت  
التعويض المذكورة عليه **اقوله** هو قولنا زيد هو عالم بزيادة زيد ليس بعالم وقولنا الشئ  
طالوت بزيادة انها موجودة **قال** فلان الحلال القضية الى ما من توكيد **اقوله** ان المركب انما يخل  
اجزاها الموجودة فمد لا عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا اجزاء الماديين ثم  
ان الحواف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ابتعاها وانساعها وما اعتبر  
فيه ذلك لا يرتبط بغيره ضرورة فلا اذا طلت الشئ طالعها واوقف النسبة بين طرفيها لم يقصور

ولا تعلقا بمنزلة المادة والصورة والصور  
للعلم لان المادة والصورة يستعملان في  
العلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد واله الطاهرين  
الذين هم اركان السماوات  
والارضين والعرش العظيم  
والذين هم ائمة المرسلين  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد واله الطاهرين  
الذين هم اركان السماوات  
والارضين والعرش العظيم  
والذين هم ائمة المرسلين  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد  
والذين هم صلوة الله  
على من اراد



فردان المانع لا يكون في وجوبه

ربطه بشئ آخر بان يعميه حكوم عليه او به فاعلم بوجود القضية عن الحكم لم يكن جعلها جزء قضية اخرى فلا  
 حذف ادوات الشرطية والجزئية في الشرطية والجزاءية موجودة في ذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط  
 فان لم يكن هذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم ينضم اليها الحكم ولا يكون ذلك حكما  
 بل حكما الى اجزائه وضم شئ اخر اليها وان زعم انه اذا حذفت الادوات فقد وجد الحكم في الا  
 فقد اخطا وكيف يتوهم ذلك في مثل قوله كان زيد حمارا كان فاما متعاضد العلم بكذب الطرفين  
 وصدق الشرطية لا يقال الادوات كانت مانعة من الحكم فاذا زالت عاد الحكم لان زوال  
 المانع لا يكفي في وجود الشئ بل لابد من وجود المتعاضد وزوال المانع لا يستلزم كما في المثال المذكور  
 وان اردت تفصيلا يصحح به عليك الحال فاستمع بانقول ان القضية اذا لم توجد في شئ من طرفيها  
 نسبة فهي حلية كقولك لسان حيوان وان وجدت فان كانت مما لا يقع ان يكون تامة بان يكون  
 نسبة تقييدية فهي ايضا حلية كقولك الحيوان الناطق حليم ضاحك ان كانت مما يقع ان يكون  
 تامة فاما ان يوجد في طرفيها فتكون القضية ايضا حلية كقولك زيد ابوه قائم واما ان  
 توجد فيها معا فاما ان يكون ملحوظة اجزا لا تكون القضية ايضا حلية كقولك زيد قائم ضاحك  
 زيد ليس لم واما ان يكون ملحوظة تفصيلا فتكون القضية شرطية كقولك ان كانت الشمس  
 طالعة فالنهار موجود فظهر ان الحواف الحلية اما مفردا بالفعل او بالقوة فان اشتمل على  
 النسبة التقييدية مطلقا او الجزئية اذا كانت ملحوظة اجزا لا يمكن ان يوضع مكانه مفرد  
 حردا لانه اجالية وان الحواف الشرطية لا يمكن وضع المفردات في مواضعها اذا لا يمكن  
 ان يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة المحكية على التفصيل فان ثبت

فان كان المانع لا يكون في وجوبه

فان كان المانع لا يكون في وجوبه

قلت في التقسيم القضية فاما اما ان يكون مفردا بالفعل او بالقوة او لا وان ثبت كل واحد فيهما  
 اما ان يكون مشتركا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا فان كان في القضية ان اختلفت في قضية اراد  
 ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا يمكن قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصير التقسيم  
 بهذا الوجه واعلم ان الشرطية لم يوجد في شئ من طرفيها الحكم بل فرضت في المنفصلة فاما يظهر فرض  
 الحكم اذا الوضعية بالمنفصلة اللازمة لها فان قوله هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قوله  
 ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا واما ميزان قياس ما عدا  
**قال** فاما متصل من الحكم فربما يصرف قضية او لا وفيها **اقول** المنفصلة الموحدة من الحكم فيها  
 بانضال حقوق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اتفق بطلان هذا انضال متصل متصلة مطلقا  
 وان قبل الانضال يكون لزوما سميت متصلة لزومية او يكون انتافية سميت متصلة انتافية  
 والمنفصلة السالبة من الحكم فربما يسلب كمال انضال اما مطلقا او لزوميا او انتافيا والمنفصلة  
 الموجبة من الحكم فربما بالنسبة بين القضية اما في التحقق والاشقاء معا او في احدهما فان  
 اتفق بطلان الشافى سميت منفصلة مطلقا وان قبل بالنسبة في يكون ذاتيا سميت منفصلة عنادية  
 وان قبل بالاتفاق سميت منفصلة انتافية والمنفصلة السالبة من الحكم فربما بسبب ذلك انتافي  
 اما مطلقا واما مقبولا بالاتفاق والاتفاق وسبب عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة  
 في مباحث الشرحيات **قال** ومفهومها ان الاصطلاحية كما يصرف على الموجبات بصرف على  
 السوابق **اقول** لان مفهوم الحلية اصطلاحية هو القضية التي يكون رافعا مفردا من اما بالفعل  
 او بالقوة وهذا المفهوم كما يصرف على زبوقايم يصرف على زبوقايم بقاءم بل انتاوت وكذا

فان كان المانع لا يكون في وجوبه



على ما كان عليه في القديم  
من ان الحكماء قد اختلفوا في  
الاصطلاحات التي هي في  
الشرطية والاشتراطية  
والاشتراطية والاشتراطية  
والاشتراطية والاشتراطية

الحال في مفهوم المنفصلة والمنفصلة اصطلاحا بل يقول الخلاق الشرطية على المنفصلة ايضا بالمفهوم  
الاصطلاحى كاطلاقها على المنفصلة وان لم يكن معنى الشرطية بالاشتراط في المنفصلة ظاهريا وقد يتوهم  
من قول الرشيد ان هذه الاسامي على السواء في مفهوم الشرطية ان اجزاءها على الموجبات مفهوم  
العلم وليس كذلك بل اجزاء هذه الاسامي على السواء في مفهوم الشرطية اصطلاحا لا ظاهريا في العا  
ان يقال لبيان اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بمفهوم الشرطية **قال** اما في السواء في  
ابا في الاثر **قال** قد يتوهم من هذه العبارة انهم أطلقوا هذه الاسامي على الموجبات ولا تخفى  
المعاني الشرطية فيها ثم نقلوا ما منها الى السواء لبيانها للموجبات في الاثر والظاهر انهم نقلوا  
هذه الاسامي من المعاني الشرطية الى المفهوم اصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد  
هذه المفهومية عن الموجبات فان هذا الفرد من المناسبة كما في صحة النقل فاحاجنا الى التزام النقل بترتيب  
**قال** اما ذكر اقسام الشرطية فربما في العرض **قال** اقسام الشرطية في الجملة والشرطية وانما ذكر الموجبة  
والسالبة في الجملة على سبيل التسمية لان مفهوم الجملة انما ينضبط بذكرها وكرها ذكر المنفصلة و  
المنفصلة منها لانها حقيقتان مختلفتان فيجب الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بوجها واعتبر في  
المنفصلة الاجاب والسلب كما ذكرنا في الجملة وذكرنا في المنفصلة انواعا مختلفة لينضبط  
واشير الى الاجاب والسلب جميعها لا ذكر واعلم ان اقسام القضية الى الجملة والشرطية حصص  
حقلي واما اقسام الشرطية الى المنفصلة والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرأ في قضيتان بالضرورة  
الغريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون لكل احد منهما الاخرى بل لا بد ان يكون  
من النسبة مع الفعل ولا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير الحمل مستخرجة في الاتصال والانفصال

انقسام الشرطية الى  
الاجاب والسلب  
والمنفصلة والمنفصلة  
والمنفصلة والمنفصلة

تجاوز ان يكون مفهوم آخر لهذه التسمية استقرايا بل لم يوجد في العلوم ومتعارف للشرطية  
اخر محبذة بين اطراف القضايا **قال** اما في معاني الشرطية لبيانها **قال** ان الجملة وان كانت  
مركبة في نفسها الا انها تقع جزءا للشرطية فيكون ببساطة بالقياس اليها اي يكون اقل اجزاء  
ولا ينبغي ان الجملة لجميع اجزائها تقع جزءا للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات لا حكم فيها  
بل يقع ان الجملة اذا كانت قضية بالضرورة القريبة من الفعل ان ملحوظة بتفاصيل اجزائها  
التي هي سوى الحكم يكون جزءا منها في استخفاف بذكر تقديم مباحثها مع مباحث الشرطيات  
**قال** وبسمي موضوعا **قال** ايضا يتناول المبتدأ والخالف ايضا فان زيدا في قوله زيد موضوع  
وقال محمول لان محصل معناه زيد قائم او ذو قول في الزمان **قال** والحاصل ان اجزاء  
الجملة اربعة **قال** اي المحكوم عليه والنسبة بينهما ووقوعها او لا وقوعها وهذه الاربعة  
معلومات وادراك الثالث الاول منها من قبيل التصورات التي هي شأنها ان يكتب بالقول  
الشارح وادراك الاجرة اعني ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها هو المحسم بالتصديق الذي من  
ان يكتب بالجملة وبسمي هذا الادراك اي وقوع النسبة او لا وقوعها حكما ايضا ولذا قيل لا بد في  
من الحكم **قال** ان اللفظ الدال على وقوع النسبة الدال على النسبة ايضا **قال** واللفظ الدال على النسبة  
وان كانت التسمية **قال** وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه **قال** ان النسبة  
يرتبط بها المحكوم به بالمحكوم عليه معقولة من حيث انها حالة بين حالتين لتعرف حالها فلا يكون  
مع مستقلا **قال** لان يكون محكوما عليه وبه فاللفظ الدال عليها يكون اداة لكنها قد يكون في  
**قال** الاسم كونه في المثال المذكور وقد يناقش في ذلك بان لفظ سوف زيد موضوعا بل عازي ولا ضمير راجع

فكانت اجزاءها  
كلها

شأن

ان يكتب بالجملة

بطلان الحكم في الادراك

دعواته الى الحق والادب

انما كانا بغيره من العهد ووقع النسبة اولا وقومها  
والاخرى فانها كانتا بغيره من العهد ووقع النسبة اولا وقومها

منه في قوله  
الشرطية والشرطية



0-5-7

ادفات  
العلوم



عن الأشخاص قلت هي مجتزة في ضمن المحصور بخلاف الطبيعية لان الحكم فيها على الافراد على  
الطبايع وايضا الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية فينبغي كبرى الشكل الاول  
لأنه لا يزيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعية فانها لا ينزع في كبرى الشكل الاول  
كقولنا زيد بواش والاشان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع **قال** وثانيتها **اقول** هذه  
الثانية يمكن تخصيصها بان يقال كل موضوع محمول لكن يثبت قابلية الاختصاص فلجميع  
الغايه من اختيار **واجب** **قال** كما انهم في قسم التصورات اخذوا منها ما هي الكليات  
من غير اشارة الى طبيعة مادة **اقول** يعني اخذوا مفهوم النوع والجنس وغيره مما من غير اشارة  
الى طبيعة خاصة نوعية او جنسية كاشان والحيوان وجعلوا هذه المفاهيم في المجردة  
عن خصوصيات الطبايع الشاملة اياها باسرها كحكما على الكون الاحكام الواردة على  
مشاكلة لجميع طبايع الاشياء فلذلك صارت مباحث التصورات قوانين منطقية  
على الجزئيات ونحو ذلك اخذوا مفهومات القضايا وجردها عما عن الخصوصيات واجروا  
عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات ايضا قوانين منطقية على الجزئيات  
فصارت مباحث الفن كلها قوانين تعرف منها احكام جزئياتها **قال** فليست ان  
مفهوم **ب** مفهوم **ب** **اقول** قد تبين مما سبق ان لفظ كل هو لبيان كية الافراد  
فاذا قيل كل **ج** علم المراد ما صدق عليه مفهوم **ج** من افراده لا مفهوم **ج** والا  
لفظ كل زائدة لا فائدة فيها الا ان يبادر بها للمفهوم **ج** فحينئذ كل **ج** ليس هو **ج**  
وهو مستبعد اذا لا ان يقال اذا قلنا **ج** فلا نفع به ان مفهوم **ج** مفهوم **ب**

فانما انما هو مفهوم **ج** من افراده لا مفهوم **ج**

كل من كان له  
العلم في كل  
فان كان كل  
فان كان كل  
فان كان كل

لم يكن هناك حل للمفهوم بل للفظ ولا نفع به ايضا ان مفهوم **ج** يصدق عليه مفهوم **ب**  
والا لم يكن لما ثبت قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نفع به ان ما صدق عليه **ج**  
من الافراد يصدق عليه **ج** فاذا قلنا **ج** بل لفظ كل كان المعنى كل ما صدق عليه **ج**  
من الافراد يصدق عليه **ج** **قال** فان قلت كما ان **اه** **اقول** قد عرفت ان كل كلى  
لم مفهوم وما صدق عليه من الافراد فكل واحد من **ب** وب مفهوم وما صدق عليه في مفهوم  
هناك معان اربعة الاولى ان مفهوم **ج** مفهوم **ب** وقد عرفت بطلانها والثاني ان مفهوم  
عليه **ج** من الافراد ثبت لم مفهوم **ب** وهو المورد والثالث ما صدق عليه **ج** هو ما صدق عليه  
وهو ايضا باطل لان ما صدق عليه الموضوع هو عينه ما صدق عليه المحمول سواء اخصر  
ما صدق عليه المحمول فيما صدق عليه الموضوع او لم يخصصه واذا اخصر ما صدق عليه كان مفهوم  
القضية بثبوت الشيء المنفرد فيكون ضروريا فيخصص القضايا في الضروريات فان قلت  
ارادة الافراد منها معايشني ان لا يكون في القضية حل للمفهوم لا اتحاد الموضوع و  
المحمول في الحقيقة ولذلك قال ضرورة ثبوت الشيء المنفرد قلت عما وان اتحاد  
حقيقة كذا ما اختلفا من جهة ان الافراد اعتبرت في جانب الموضوع من حيث الحكم يصدق  
عليها **ج** وفي المحمول من حيث الضابطات **ج** وهذا المورد كاف في الاختلاف  
التفاريق في صحة الحكم بحسب المعنى والاعتبار التفاريق في مفهوم واحد باعتبار الدلالة  
عليه بل غلطين في غير ملتفت اليه فلذلك قال هناك لعدم الحمل دون اخصار القضايا في  
الضرورة الرابع ان مفهوم **ج** ما صدق عليه **ب** هو ايضا ليس من القضايا بالمعتبرة

الافراد



لما عرفت من ان الحكم على الافراد دون الطبيعة والحاصل ان المعبرة في جانب  
 الموضوع هو الافراد وفي جانب المحمول هو المفهوم عزاء في القضية بالمعبرة في العلو  
 اذ المقصود منها كما عرفت اجزاء الاحكام على الذوات المتأصلة في الوجود  
 باحوالها والذوات المتأصلة في الافراد والاحوال هي المفهوم **قال لا يقال اقول**  
 هذه شبهة يتسك بها في ابطال الحل **قال** يلزم ما ذكرتم من ان الحل لا يكون مفيداً **اقول**  
 اذ لا محل للمعنى بل كسب اللفظ **قال** لانه يجب عنه **اقول** هذا الجواب محارضة لتلك  
 الشبهة فتدبرها ان مدعاكم وموقوكم الحكم الحل محال بطلاناً فيتمشى على صحة الحل اذ قيل  
 فيه المحال على الحل فيكون مدعاكم مبطلاً لنفسكم كان باطلاً اذ لو كان حقاً كان حقاً وباطلاً معاً  
 وموحد وردد الشارح هذا الجواب باننا نصح اذ كان مدعى الحكم موجبة واما اذا ادعى  
 السالبة فلا يصح هذا الجواب قطعاً بل يجب ان يقلل مفهومه بوجه وبمتقاربان والافق بحل  
 على ان مفهومه هو عين مفهومه بل يلزم الحكم بانها والمتقاربان بل نفي كما تقدم ان  
 عليه مفهومه من الافراد يصدق عليه مفهومه وصدق الامور المتغيرة في المفهوم  
 على ذات واحدة جازية كصدق الانسان والضاكن والماشي وغير ذلك من المفهومات  
 المتغيرة على انه يدور وللمفهوم ان يقول فقد حلت مفهومه به وهو هو على ما صدق عليه  
 فنقول ما صدق عليه بان يكون عين مفهومه ب فلا محل للمعنى او غيره فيلزم الحكم  
 بان احداً المتقاربان هو الاخر وهو بطلاناً فيقول مفهومه ب على ما فرضت صدق  
 عليه ايضا باطل لانها ان احداً فلا يصدق **المعنى** ان تقاربا لم يصح ان يقال احوالها

او ما كان مبطلاً لنفسه

ما صدق

هو الاخر لا تنقيدا ولا اخباراً وقد ضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا ينبغي ان يقال  
 يتحقق معنى الصدق والحل فنقول لا بد في الحل من تقاربا فيكون سنا والالم بقصور بينهما محل  
 اصلاً ولا بد ايضا ان يتجوز وجود الجيب بوجه سواء كان محققاً او موقوفاً لان المتقاربان  
 في الوجود الخارج المحقق او المفهوم مستحيل ان يحل احد على الاخر لانه موقوفاً بسواء  
 بينهما اتصالاً اخر او لا في الحل اتحاد المتقاربان في معنى الوجود خارجاً محققاً او موقوفاً  
 كما تحقق في موضعه **قال** والعنونه قد يكون عن الذات وقد يكون عن غيرها وقد يكون  
**عنها اقول** وذلك لان العنوان كلي اذ انشأ الى سابعة ما صدق عليه من افراده فلا بد ان  
 احد الاقسام الثلاثة كما مر **قال** لان انشأ في الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل  
 لانها انشأ من اشياء صلبة اذ لا وجود لها الا في ضمن شئ **اقول** فلو اعتبر الطبيعة  
 النوعية مع الاشياء كان ذلك كسب المعنى تكراراً لانه لما اعتبر ثبوت المحمول مع الاشياء  
 فقد انه رجع فيه بثبوت الطبيعة النوعية فيكون ثبوت الطبيعة النوعية مرتين  
 فيلزم التكرار لا يقال انما يلزم اذ لم يكن للطبيعة النوعية حكم جنس بها وذلك  
 ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها في ضمن اشياء صلبة ان لا يكون لها احكام خصوصية  
 بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا يشاركها فيها اشياء  
 لان نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الاشياء في قضية واحدة فلا بد ان يكون  
 الحكم الا فيهما مشتركاً بينهما لا خصوصاً فلهذا يلزم التكرار **قال** بالفعل عند الشئ  
**اقول** فليس عدل الشئ عن مطلبه الخارج الى اعتبار مع الامكان الثبوت بالفعل لان

يكون

كما  
 فاعلم بانها  
 اعني في الاحكام  
 المستند كتم



على جرد الامكان مخالفة للعرف واللفظ فان الاسود اذا اطلق لم يفهم منه عرفا ولغة شتى <sup>يصف</sup>  
 بالسواد اذ لا وابدوا وان امكن انصافه به **قال** الخارج عن المشاعر **قول** المشاعر  
 على القوة المدركة جميع متعدي الميم او كراي موضع <sup>منه</sup> الشعور <sup>منه</sup> والية **قال** و  
 انما قيد الافراد بالامكان **قول** في اجتهاد المعنى امكان وجود افراد الموضوع في القضية  
 الحقيقية لان الحكم فيها يتناول الافراد المعدولة في الخارج وفي جملتها ما لا يكون ممكن الوجود  
 فيه ولا يكون الحكم سواء كان الجابا او سلبيا صادقا عليه فلا يصدق قضية كلية <sup>بها</sup>  
 بل يصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية وسالبة جزئية كما قدره وهذا القيد اعني  
 امكان وجود الافراد على الخارج البادئ لم يعبثا مكان صدق الوصف العنوان في ذات  
 الموضوع بحسب نفس الامر بل يكفي مجرد فرض صدق او امكان صدق عليه كافي <sup>في</sup>  
 الكلي عاجز بانه حتى اذا وقع الكلي موضوعا للقضية الكلية كان متناولا لجميع افراد  
 التي هو كافي بالقياس اليها سواء امكن صدق عليها او لا واما اذا اجتهاد امكان صدق  
 الوصف العنوان في ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مطلب الفاراد واجتهاد  
 الامكان الصدق بالفعل كما هو مطلب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد  
 والمحدود والمنفرد فان الانسان الذي ليس حيوانا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل  
 في قولنا كل انسان حيوان وكذا الانسان في الجرح يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل  
 في قولنا لا شيء من الانسان **قال** ولا اعتبر في عقد الوضع اتصال وكذا في عقد الحمل **قول** من حيث  
 الظاهر من العبارة فان قولك لو وجد كان <sup>منفصلة</sup> وكذا قولك لو وجد كان <sup>ب</sup> متفردا

المدركة

فيها

المنفرد

الذي هو

صحيح

واما الجنب فينبغي ان لا يصدق هناك اتصال قطعا لان هذه العبارة تنسب للقضية الحقيقية  
 وتخرجت ان عقد الوضع هنا تركيب قيدي فكيف يتصور ان يكون معناه متصلة وان عقد الحمل  
 فيها تركيب خبري لكذا اتصاله فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال اصلا فكيف  
 ينتسب لغير متصلتين بل يجب ان يحل عبارة الشرط على تصور النعيم في افراد الموضوع بحيث يندرج  
 فيها الافراد الحقيقية والمقدرة فان كان ذلك اذلت كل ربح بعبارة منه ان الحكم على كل ما هو في  
 ربح محقق فاورد كلمة الشرط في التفسير بما عاين دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم فان  
 هذه الشرط يستعمل في المحققات والمقدرات كقولك في النهار ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود  
 وقولك في الليل ان كانت الشمس طلعت فالنهار موجود فان قلت فليكن هذا يكتفي ايراد الشرط في  
 الموضوع ويلحق ابراده في جانب المحمول لان المقصود من المفهوم لا الافراد قلت فقد  
 بالمحمول الافراد <sup>التي</sup> كانت القضية مخدرة وهو ان يكون مذكورة في جانب المحمول سواء كان  
 ذكره في جانب الموضوع او لا فايراد الشرط في المحمول ينشغل في المخوقات **قال** لا يوجد  
 في الخارج ازا وابد **قول** هذا لتعليل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما  
 كان المراد كذا صدق عليه في الخارج يعني الحكم على الموجود الخارجي حقيقة فقط لان ما لا  
 اصلا لم يصدق عليه في الخارج **قال** فان الحكم ليس على وصف الجيم **قول** اي يدفع ما ذكره  
 ذلك التوهم كونه بالامكان لان الحكم على وصف الجيم **قال** اي دفع ما ذكره  
 مثل قولنا شريك البارى متعدي وكل متعدي معروف قضية لا يمكن اخذها خارجة وهو لا ليس  
 افراد الموضوع موجودا في الخارج محققا ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود الافراد في الخارج وتوهمه

حتى لا

يقصد

السور

فان مراد الشريك بالبارى  
 لا يكتفي به المحققات



في الحقيقة كان وجود الافراد كما هو واجب بان المقصود ضبط القضايا بالمتعلقة في العلوم في الاله  
واما ما ذكرتم فما يستعمل نادرا فلم يلتفتوا اليه اذ لا يمكن ان يراجع في القواعد بسهولة ونظم من اجل  
امثال هذه القضايا في الحقيقة فقال من قول كل من منع معروم ان كل ما صدق عليه في الزمن انه متع  
في الخارج يصدق عليه في الزمن انه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلثة اقسام حقيقة يتناول  
الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة وخارجية يتناول الافراد الخارجية المحققة  
فقط وذاتية يتناول الافراد الموجودة في الزمن فقط والاولى ان يقال احوال الاشياء  
على ثلثة اصنام تسمى يتناول الافراد الذاتية والمقدرة والمحقة والمقدرة (منها القسم يسمى  
لوازم الحيات كالزوجة للادبعة والفردية للثلاثة ونساي الزوايا القابلية للثلاث وتسمى  
تخص بلوجود الخارج كالحركة والسكون والاضاءة والاحراق وتسمى تخص بالوجود الزمني  
كالكلية والجزئية والذاتية والجنسية وغيرها فبين ان يعبث ثلث قضايا احديها ان يكون  
الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذمنا كان او خارجا محققا كان او مقدرا كالقضايا الهندسية  
والحسابية ويسمى هذه حقيقة وثانيتها ان يكون الحكم فيها مخصوصا بالافراد الخارجية مطلقا  
محققا كان او مقدرا كالقضايا الطبيعية ويسمى هذه قضية خارجية وثالثتها ان يكون الحكم  
فيها مخصوصا بالافراد الذاتية ويسمى قضية ذاتية كالقضايا المستقلة في المنطق **قال**  
فاذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه **اقول** العموم والخصوص من وجه في المفردات  
وما في حكمها من المركبات التعبدية اما منسوب الصدق اعني الحمل على شئ كما هو اما في القضايا  
فلا يتصور صدقها بل على حملها على شئ من القضايا كقولنا زيد قائم لا يحمل على مفرد ولا على قضية اخري

في العموم والخصوص وسائر المتكشورة فيما سبق انما بعبارة القضايا بالحبس فيها ان تحقروا في الاله  
في القضية ان المتساويين ما اللتان يكون صدق كل واحدة منهما في نفس الامر مستلزما للصدق  
الاخر لهما وكذا القياس في سائر النسب والصدق في الحمل يستعمل فيقال ان كائنا ما صدق  
على الانسان ان يحول عليه والصدق في بلغة التحقق والوجود يستعمل في فيقال صدق طره  
القضية في الواقع **قال** وعلى هذا يكون السالبة الكلية الخارجية اعم **اقول** وذلك لان  
بعض الاصل اعم فلا كانت الموجبة الجزئية الخارجية اخص كان نقيضا اعني السالبة الكلية  
الخارجية اعم **قال** وبين السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية **اقول** وذلك لما عرفت  
في ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه يكون بين نقيضيهما مباينة جزئية فلا كان بين  
الموجبتين الكلية عموم من وجه كان بين نقيضيهما اعني السالبتين الجزئيتين مباينة جزئية  
**قال** يؤثر في مفهومه **اقول** ان يوجب اختلافا في مفهوم القضية قطعا فان قوك زيد  
كانت قضية قوك زيد لا كانت قضية اخري كالفردية منها في الحقيقة واما اختلا  
العنوان بالعدول والتحصيل فلا يوجب اختلافا في مفهوم القضية فانه اذا كان الذات  
واحدة وصفان احدهما وجودي والاخر عددي كالايج وجبرها تارة بالوجودي واخرى  
بالعددي وحكم عليها في الماهية حكم واحد لم يحصل هناك قضيتان مختلفتان في المفهوم  
حقيقة **قال** ضرورة ان الجواب الشئ لغيره فرع على وجود المثبت له **اقول** سواء كان ذلك  
المثبت امرا وجوديا او علميا فان بثبوت اللاكتابة لزيد فرع وجوده كما ان بثبوت  
الكتابة له كذلك **قال** لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة **اقول** وذلك من السلب

كالجاء



وضع الاجاب فاذلهذا الاجاب متعلقا بالافراد الموجودة لان فعلها ايضا متعلقا بها فيكون الاجاب  
 والسلب ردين على الموجودات اي يعبره ذلك في مفهوم الوجبة والسالبة لكن لحق السالبة  
 وصرفها لا يتوقف على وجودها لان محصلها انتفاء المحمول عن ذات الموضوع وذلك انما  
 بان يكون الموضوع موجودا او يثبت المحمول عنه وانما بان لا يوجد الموضوع فيثبت المحمول عنه  
 ايضا قطعا وحصل الوجبة ثبوت المحمول للموضوع فلا يتصور ذلك الا بان يكون الموضوع موجودا  
 ثابتا للمحمول ولتخصه ان انتفاء الشيء عن الموضوع قد يكون بانتفاءه في نفسه وقد لا يكون وانما  
 ثبت شيئا له فلا يمكن الا بان يكون موجودا **اقال** والسالبة لا يستدعي وجود الموضوع على وجه  
 التفصيل **اقول** يعني ان السالبة الخارجية لا يقتضيه وجود الموضوع في الخارج محققا والسالبة  
 الحقيقية لا يقتضيه وجوده في الخارج محققا او مقدرا فان قلت اخذت القضية على وجه تبيين  
 الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد الداخلية ايضا ذكرته فلا يمكن ان يقال الوجبة  
 من يقتضيه وجود الموضوع من حيث ثبوت المحمول في الخارج بل يقتضيه وجوده في الجملة سواء كان  
 في الخارج محققا او مقدرا في الذهن من حيث انه حكم فلا بد ان يتصور المحكوم عليه ويقتضيه  
 صدقه وجوده ايضا لان ثبوت المحمول له فرع بثبوته في نفسه واللوق بين هذين الوجودين  
 ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يعبره حال الحكم اي مقدرا ما حكم بالحكم بالمحمول على الموضوع يقتضيه  
 كالمفهوم مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع قد يوجب بثبوته ان كان في الخارج  
 فحوا وان دايا فاما وان ساعة فساعة وان خارجا وان لحظة فليحظ وان ذهنا فثبوت المحمول  
 فذهنا والسالبة يشارك الوجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال للموضوع

او في الذهن والسالبة  
 منها يقتضيه وجوده في الجملة  
 ايضا فلا يلزم الفرق قلت  
 الاجاب يقتضيه وجوده في الجملة

خارجا

في الفرق بين الوجبة والسالبة اذا اخذت ذهنية واحاصلا ان انتفاء المحمول عن الموضوع  
 لا يقتضيه وجوده وان ثبوته لا يقتضيه وجوده وانما الحكم بالانتفاء والحكم بالثبوت ظاهري  
 بينهما في اقتضاء الوجود الذهني **قال** نسبة المحمول اذا قلت زيدا قائم فلهذا كنسبة على  
 نسبة القيام الى زيد لا نسبة زيد الى القيام فان زيدا اريد به الذات وليس امر مستقل  
 بذاته لا يقتضيه ارتباطا بغيره والقيام اريد به المفهوم الذي يقتضيه ارتباطا بغيره فلذلك قال  
 نسبة المحمول الى الموضوع وان كانت النسبة متصورة بين بين **قال** ومن جهة اخرى يعني  
 ان تفسير كيفية النسبة الى الضرورة واللا ضرورة تقسم برأسه ثنائيا وتقسيمها الى الدوام  
 واللا دوام تقسم اخر ثنائيا ايضا لان المجموع تقسم بدائيا **قال** والقضية المركبة هي  
 التي حقيقتها ما يكون ملزمة من الاجاب والسلب **اقول** اذا حكمت بالاجاب المحمول لموضوع  
 او لا لم حكمت بينهما بسلب لا بعبارة مستقلة بل بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك  
 النسبة الاجابية بينهما بعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولك كل انسان ضاحك لا دابة  
 لان قولك لا دابة يدل على ان تلك النسبة الاجابية بينهما ليست بدائية فكون السلب وانما  
 بالفعل والا لكان الاجاب دايما من حيث دلالة كيفية النسبة يكون جهة القضية ومن  
 حيث دلالة على الحكم السلب يكون موجبا لتدرك القضية وانما دلالة على بعبارة مستقلة  
 لانه اذا عبر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لا قضية  
 واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت اولا بالسلب بينهما لم حكمت بالاجاب على تلك الطريقة  
 فكل قضية مركبة يكون موجبة وليس كل قضية موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام

اقول

اقول

واحدة

ان الوجود الذي  
 يقتضيه الحكم  
 انما يعبره حال  
 الحكم اي مقدرا  
 ما حكم بالحكم  
 بالمحمول على  
 الموضوع



القضية

لا يجب تركيب اذ لم يحصل بينهما بين الموضوع والمحمول كما ان مختلفا في الجابا وسلبا في خلاف  
اللازمة والادام لانها موجبان حكما اخر في الحكم السابق في الجابا في السلب في  
حققة **قال** والعجبة بينهما وبين الضرورية **اقول** قد عرفت ان النسب الارجح محققة بين القضايا  
بحسب صحتها وحققها لا بحسب صحتها فان ذلك مخصوص بالمفردات وما في حكمها **قال** والعجبة  
بين المعينة **اقول** حاصله ان المشتروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول  
اجابا او سلبا بالقياس الى ذات الموضوع مأخوذا مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس  
المجموع للذات والوصف اذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبرا في ذات  
للضرورة لاجزاء المناسب البلية الضرورية والالزم اعتبار الوصف مرتين مرة جزا لما نسب اليه ضرورة  
ومرة رافعا للضرورة وبما يلحق ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع اوقا  
وصفه ولا قابلية لاعتبار الطرف المتماثلين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة  
المحمول الى ذات الموضوع فقط وان لم يكن الوصف الذي له مدخل في الضرورية ضروريا للذات  
الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشتروطة بشرط الوصف في مادام الوصف وان  
كان ضروريا له في زمان ثبوته له صدقت المشتروطة بالمعنيين معا كقولك كل محتسف فهو مظلم  
مادام محتسفا سواء اراد به شرط كونه محتسفا او مادام محتسفا بلا اعتبار الاشتراط  
بناء على ان الاختصاص ضروري للفرقة وقت معين وهو وقت جملولة الارض بينه وبين الشمس فان  
نسبة الاطلام المجموع العمود وصف الاختصاص كان ضروريا له وان نسب الى ذات القمر كان ايضا  
ضروريا له وقت الاختصاص لان القوة في ذلك الوقت مستحيل وجوده بلا الاختصاص في مازعموا فترات

بالفكر

القدر مستلزم للجميع من ذاته ووصف الاختصاص وهذا المجموع مستلزم للاطلام ومستلزم مستلزم  
بقوات القدر مستلزم للاطلام فظهر بذلك ان النسبة بين معينين المشتروطة هي العموم من وجه وهذا  
الحكم محقق وقد اخطأ فيه كثير من وزعموا ان النسبة بينهما العموم مطلقا لان مادام الوصف اعم  
مطلقا **قال** والعجبة العامة **اقول** انما لم يجز اعتبارها في قياس معنى المشتروطة لان المحمول  
في ذلك المكان في المجموع للذات والوصف كان دائما للذات في زمان الوصف لان معنى الادام  
لا يستلزم وجوده في عدم التفكير وهو حاصل بالقياس للمجموع وبالقياس الى الذات وحده في زمان  
الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما في المثال المذكور او لم يكن كما في قولك كل  
حيوان حيوان **قال** والممكنة العامة **اقول** الامكان العام بفترة بفترة بسبب الضرورية الذاتية  
عن اجابا في الحكم كما ذكره ونارة بسبب الامتناع الذاتي عن الجابا المتوافق فان امكان  
الاجابا معناه عدم امتناع الاجابا او عدم ضرورة السلب وكذا الحال في امكان السلب والتقدير  
متساويا بان كما لا يخفى **قال** والمفيد اللادوام بالذات لان المشتروطة العامة هي الضرورية  
بحسب الوصف **اقول** واعلم ان المشتروطة العامة يمكن تقييدها باللا ضرورة الذاتية لكن لا  
يجز معتبره ويمكن تقييدها باللا دوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوصفية  
ومعنى لا باللا دوام الوصف ولا بسبب الاطلاق العلم ولا بسبب الامكان العام لانها اعم  
من الضرورية الوصفية ولا يجوز تقييدها بالخاص بسبب العام فانه تقييد غير صحيح ونس على ما ذكره  
حال سائر المركبات فظهر لكان للتركيب هناك وجوها كثيرة فلهذا ما ليس بصحيح ومنها  
ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر **قال** ويصدق في الوقفية كما في المثال المذكور **اقول**

في ذلك الوقت

ن



يعني قوله كل من خفف وقت جلولة الارض فان الاخص ليس ضروريا بحسب وصف التربة ولا دايما بحسبه  
 فلا يصدق كل من خفف ما دام **قرا قال** واما اذا نشأ بالضرورة ما دام الوصف فيكون المشروط في  
 اخص من الوقية مطلقا **اقول** وذلك لان الضرورة المعبرة في المشروط الخاصة ج صدقت بالقياس  
 الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذك في وقت معين فيصدق الضرورة الوقية هناك ايضا  
 بالقياس الى الذات في وقت معين وكل صدقت المشروط الخاصة بالمعنى المذكور صدقت الوقية  
 ويصدق الوقية في المثال المذكور بدون المشروط الخاصة فيكون الوقية اعلم منها مطلقا ولما  
 المشروط الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقية كما في مثال الكتابة وحركة الاقلام  
 فان المحول هناك ليس ضروريا النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة  
 بالقياس الى الذات ما اخذ اسع الوصف كما تقرر ومع الوقية الضرورية في وقت معين بالقياس  
 الى الذات وحده فلا يصدق هناك **قال** ان المعنى اذا اطلق يتبادر منه المعنى المطابق **اقول**  
 هذا كلام صحيح وجواز تفسيره في اللغة الى المعنى المطابق في النسخ والالتزام لا ينافي ما ذكره  
 فان الوجود اذا اطلق يتبادر منه الوجود في الخارج مع انه يصح تسمية الخارج في واللاهي **قال**  
 لعلاقة بينهما بحيث لا اذا اعتبر الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة فالمسئلة قضية لزومية  
 وان اعتبر كون العلاقة فالمسئلة اتفاقية وان لم يعتبر شي من هذا فالمسئلة مطلقة كما ارشاه  
 الى ذلك **قال** بل مجرد صدق التالي **اقول** يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو  
 صادق مع جميع الامور الصادقة في نفس الامر وجميع ما يقدر صدقه في نفس الامر كقولك ان  
 زيد فرس فالخارج ما عني **قال** بل ليس مرادهم بالمناقات في الجمع الا عدم الاجماع في الوجود **اقول**

اقول

يعني في الصدق والتحقيق في الحمل والصدق كما ذات واحدة وهذا كلام لا شبهة لا يقال فيكون  
 المناقات بين المفهومين في الصدق كما ذات كما بين مفهومين الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع  
 في ذلك الا ان القضية المستقلة على هذه المناقات ليست منفصلة بل هي حلية شبيهة  
 بالمنفصلة فاذا قلت هذا ما واحد ولما كثيرا فان اردت المناقات بين هذا واحد وبين هذا كثيرا  
 في القضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقيق بين القضيتين كما قرنا  
 وان اردت المناقات بين مفهومين الواحد والكثير في الصدق والحمل على هذا فالقضية حلية  
 شبيهة من موضوع واحد الا انه قد ورد في محولها نصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح بان  
 منع الجمع في الصدق على ذات بل قال منع الجمع المنفصلة انما هو بحسب الوجود والحمل  
 وقد يكون بين مفهومين منافات في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عرفت  
 عنها بمنزلة فوك ان يكون السواد موجودا في هذا المحل او يكون البياض موجودا فيه كانت  
 القضية منفصلة وان عرفت عنها بمنزلة فوك الوجود في هذا المحل اما سوادا واما بياضا  
 كانت القضية حلية شبيهة بالمنفصلة وبالجملة كما ان الحلية قد تشارك المتصلة فيما هو محل  
 المعنى وماله كقولك طلوع الشمس ملزم لوجود النهار ولا بد ان يكون مخالفا لها في صريح المفهوم  
 منها كذلك الحلية قد تشارك المنفصلة في حصول المعنى وماله وان كان المفهوم الصريح مخالفا  
 فيها والمناقات قد تعبر في القضايا وسمى المنفصلات وقد تعبر في المفردات بحسب قواعدها  
 ذات وسمى الحليات الشبيهة بالمنفصلة وقد تعبر في المفردات بحسب قواعدها وان عرفت  
 عنها بمنزلة فوك السواد والبياض متنافيان في الوجود في محل واحد فهذه حلية صرفة وان عرفت

لم يقل

واحدة



عنها بمنزلة ذلك هذا الشيء اما ان يكون اسود واما ان يكون ابيض فلهي منفصلة وان عبرت عنها  
 بمنزلة ذلك هذا الشيء اما اسود واما ابيض فهذه حلتبه شبيهة بالمنفصلة والكل مشترك في ملك  
 المعنى ومحمولة وان كان مخالفا في المفهوم **الصرح قال** فان التزم حكمها بلزوم السلب  
 موجبة لزومية لا سالبة **الان** السلب في الحلية بسبب الحمل لا باعتبار طرفيها عدولا  
 حصيلا فربما كان طاقا الحلية مشتقة على حرف السلب يكون القضية موجبة كذلك السلب  
 في المتصلات بسبب الاتصال ونوعه اعني اللزوم والاتفاق وفي المتصلات بسبب  
 الانفصال ونوعه اعني العناد والاتفاق فلا اعتبارا بطراف الشرطيات في سلبها ونجا  
 بل الانقسام الاربعة اعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والبا  
 سالبة وبالعكس يوجد في الموجبات والمسالبة في المتصلات **والمسألة** **ق** وبهذا  
**يجب** هذا حق نعم المتصلة المطلقة اعني التي اكتفى فيها مجرد الحكم بالاتصال من غير ان يتصور  
 للعلة تقييد واشتاقا يمنع ان يكون كذبها عن الصادقين وعن مقدم كاذب وتال  
 صادق **قال** فالموجبة الحقيقية يصدر عن صادق وكاذب **قول** الموجبة الحقيقية العناد  
 لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع صدقها وكذبها معا وجب ان يكون تركيبها من قضية ومن  
 نقيضها او مساوي نقيضها كقولنا هذا العدد انا زوج واما لازوج وقولنا هذا العدد  
 انا زوج او فرد وما نفع الجمع العنادية لما وجب تركيبها من جزئين يمتنع صدقها فقط  
 وجب ان يكون تركيبها من قضية ومساوي نقيضها كقولنا هذا الشيء انا شجر وانا  
 فان كل واحد من الجزئين من نقيض الاخر وانما نفع العنادية لما وجب تركيبها من جزئين

الشجر

كذا نفعها وجب ان يكون تركيبها من قضية ومساوي نقيضها كقولنا هذا الشيء انا شجر وانا  
 اعم من نقيض الاخر هذا اذا اخذنا بالمعنى الاخص واما اذا اخذنا بالمعنى الاعم فيصدق كل واحد منها ما  
 وما يتكبر من الحقيقة **قال** ومن الاوضاع التي تحصل للمقدم بسبب افتقارها بالامور الممكنة الاجتماع  
**قوله** اراد بالاضاع السوال الحاصلة التي تحصل بسبب اجتماع الامور الممكنة الاجتماع  
 متوقفا ان يكون انسانية زيد مقارفة لقيامه او قعوده او طوعه الشر الى غير ذلك من الاحوال  
 المتصلة لها من اجتماعها مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معا فان كل واحد من المجتمعين  
 يحصل له حال بالقياس الى الآخر وهو كونه مجاملا مقارفا لاجابه وانما اعتبر مكان الاجتماع مع المقدم  
 لان مكان الامور في نفسها لان تلك الامور ربما كانت بمنفعة في نفس الامر كذا يكون مكنته الا  
 مع المقدم فالكذا قلت كما لان زيد حارا كان جسما كان معناه ان الجسمانية لازمة لجارية على  
 جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع جارية كونه ناهقا مثلا مع ان يكون زيد ناهقا على كل  
 نفس الامر وان كان ممكن الاجتماع مع جارية وقد يفسد في كتب الميزان الاوضاع الحاصلة من الامور  
 الممكنة الاجتماع مع المقدم بالنسبة الحاصلة من المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق معا فاذ قلنا  
 كذا لان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق  
 ليكن كون زيد ناطقا بعد وضعه في اوضاع المقدم حاصلا من امر ممكن الاجتماع مع وقولنا  
 وكل انسان ناطق لكن الشارح لم ينفذ اليه لان فهم بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة  
 الاجتماع مع المقدم سواء كانت قضايا او غير حاصل للمقدم باعتبارها حالات هي كونه مقارفا  
 لهذا الشيء او لكذا الشيء او لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كما ان ضرب زيد عرفا

اجتماع

رنا



تعتبر بناءً على زيادة وعرضية وعمق وصفان متباينان للفرد غالباً وضاع على الحال التي كانت  
 للمقدم بسبب الاجتماع مع تلك الأمور وبذلك يندفع ما قبل من أن يكون زبداً لها أو قاعاً أو  
 كون الشرطية وكون الحارثاً مما ليست أو ضاعاً حاصله عن أمور يمكنه الاجتماع مع  
 المقدم بل على أمور موافقة الوجود للمقدم فأمثال الصريح هو النتيجة الحاصلة كما مر **قال** قال المقدم  
 إذا فرض على شيء من هذين الوصفين استلزم عدم التالى أو عدم لزوم التالى **أقول** الظاهر  
 بفعل المقدم إذا فرض على شيء من هذين الوصفين لم يستلزم التالى ما على تقدير اجتماع عدم التالى  
 مع فلاذ لو استلزم التالى لأن عدم اللازم مجتمع مع اللازم وهو محال وأما على تقدير اجتماع  
 عدم لزوم التالى **قال** فأمثال الشرطية مركبة من قضيتين والقضية إما حملية **أقول** قد عرفت  
 المركبة من المفردات أو ما سوف حكمها وإن الشرطية تنكب من قضيتين فإن ما يتصور من  
 الشرطية تركبها من حملية أو شرطية وإذا تركبت من غير الحمليات فلا بد أن يحمل بالآخر إلى  
 الحملات المنحلة إلى المفردات إذ لو لم يحمل أجزاء الشرطية إلى الحملات لزم تركبها من أجزاء  
 غير متناهية فالحملة إما جزء الشرطية أو جزء جزئها وهكذا **قال** وهو اختلاف في القضية **أقول** قلت  
 التناقض قد جرى في المفردات وأما في القضايا كما مر في مباحث التبع الرابع من نقض  
 المتساويين وغيرهما كما سبقت في نقض التقييد فلا يبرح خصصه بالقضايا بالقتل المقصود ومنها أن  
 القضايا بالانكسار في أحكامها وأما تناقض المفردات الواقعة في أرواق القضايا فيجوز  
 بالمقابلة فلا حاجة إلى إدراجها في تعويض التناقض **قال** ذكرها القدماء في بعض  
 يعني لا بد منها في التناقض وإن لم تكن كافية وحدها بل لا بد معها من اختلاف الجزئية في جميع القضايا

أقول

الشرطية

ومن الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة كما سبقت **قال** فإن وحدة الموضوع يندرج فيها  
 الشرطية **أقول** قبل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها  
 تحت وحدة الموضوع المحمول كحكم فإن القضية إذا انعكست صارت الوحدات المندرجة وحدة  
 الموضوع في أصل القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولاً في العكس  
 الوحدات المندرجة في وحدة المحمول متساوية مندرجة في وحدة الموضوع لصيرورة ذلك المحمول  
 موضوعاً فالمصواب أن يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدة الموضوع والمحمول مطلقاً  
 من غير تعيين وهذا حق إلا أن المخصص كان على ما هو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرطية وأصل الجزئية  
 في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب وأولى كما لا يخفى  
**قال** الجزئيات لما يتبادر أن **أقول** يعني أن انتفاء التناقض في الجزئيتين كما أنه مفارن لعدم  
 الاختلاف في الكمية كذلك مفارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فإذا اعتبر الاختلاف  
 بين سائر الشرطيات حصل التناقض كذلك إذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع بقاء التناقض  
 أيضاً لم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً دون الاختلاف لجواب بأن مناط أحكام القضايا بالانكسار  
 مفهوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار انكسار الاتحاد  
 فيها والالتفات التناقض في الجزئيات باعتبار أمر خارج عنها فلذلك لم يعتبر خلاف الكمية فيها  
 داخلية في مفهومها القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها لتحقيق التناقض **قال** فإن قلت  
 البرهان بوحدة الموضوع **أقول** هذا السؤال يتعلق بالجواب عن السؤال الأول يعني أن الخصائص  
 الصادرة عن القضايا بالانكسار لا يمكن دفعها في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرنا فالتعميم

لأنه

الشرطية

وحدة

الشرطية



قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك باعتبار الاماكن الخارج عن مفهوم تلك القضايا  
 في احكامها او لا ومع اعتبارها لا حاجة للاعتبار باختلاف الكمية في القضايا الجزئية اذ  
 اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما بلا احتياج الى اختلاف الكمية اجاب بان المراد بالجزء  
 وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط  
 اخر هو اختلاف الكمية كما بينا في اصل السؤال الاول فلما قيل ان يقول لم اعتبره لا اختلاف في  
 الكمية ولم يعتبره اتحاد في الموضوع مع انه يقع الاختلاف في اجاب بان لا يمكن اعتبار الاتحاد في  
 اعتبار امر خارج وحاصل السؤال الثاني ان يقوم قدا اعتبره والى سواء قلنا انه اعتبار  
 امر خارج فيلزم بطلان ما ذكرت من ان التوافق احكام القضايا الى مفهومها اوقلت انه  
 ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من ان اعتباره اعتبار امر خارج ومع اعتبارهم الاتحاد في الموضوع  
 لا حاجة الى افتراض الاختلاف في الكمية في تناقض الجزئيات اجاب بان المراد بما اعتبره والى  
 في العنوان دون خصوصية الذات وقد يتوهم ان حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة  
 الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في الكمية فانه توجب عدم الاتحاد في الموضوع ان يقيس  
 الموضوع في احد النقيضين اليهم وفي الآخر البعض وعلمنا قوله في الحاجة ليس علمنا ما ينبغي  
 بل يجب ان يقال بذلك فكيف يستلزم اختلاف الكمية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو  
 انما بقى لاعتبارته وهو المنقول من الشارح **وقال** اعلم اولاً ان نقيض كل شيء **وقال**  
 فانه منقضى لان السلب في نقيضه لا يجاب بل لا يجاب رفع السلب ان كان مستلزماً له بل السلب  
 رفع الاجاب قالوا ان يقال رفع كل شيء لنقيضه الا ان يريد بالرفع ما هو اعلم من الرفع حقيقة و

ما يساويه

ليسنا و به وبالنقيض ما هو اعلم من النقيض حقيقة وما يساويه فيظهر صواب قوله نقيض كل شيء  
**قال** نقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة **اقول** الامكان العام وان كان نقيضاً حقيقياً للضرورة  
 الذاتية بناء على ما مر من ان الامكان العام سلب الضرورية الذاتية من الجانب المحالف للحكم لكن من حيث  
 اعتبار الكمية يكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو دفعها عما  
 لا يكون له وليس في مفهوم السالبة الجزئية من لوازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه **قوله**  
 في كتاب المحذور انما المعنى من النقيض في هذا الفصل الى ما يكون لازماً مساوياً بالنقيض  
 الحقيقي لا هو الا من لم يذكره واذا اردت التفصيل في تعريف تناقض القضايا فضع المحذور والآراء  
 للضرورة ومنع المحذور الرابع كقولهم العامة وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الضرورية الموجبة  
 الجزئية الممكنة العامة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الضرورية الممكنة العامة وبالعكس  
 هكذا الحال بين الواجبة والمطلقة العامة وبين كل قضية وتجعل نقيضها لتقابل **قال** ونقيض  
 المشروطة العامة الحتمية هذه قضية بسيطة لم يعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واجتنب  
 الى في نقيض بعض البسيطة المشهورة فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها ان الممكنة العامة  
 هي كما من البسيطة المشهورة وكذا الذاتية والمطلقة العامة واما المشروطة العامة فنقيضها  
 من القضايا المشهورة وكذا نقيض العرفية العامة ونسبة الحتمية الممكنة الى المشروطة العامة  
 كنسبة الممكنة العامة للضرورة في النقيض المشروطة حقيقة حتمية ونسبة الحتمية المطلقة  
 الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الواجبة في النقيض العرفية حقيقة حتمية  
 بل من لازمه مساوية لنقيض العرفية واما الحتمية فليست من نقيضها حقيقة كما عرفت **قال**

اعتبر التناقض في نقيض  
 الموجبة الكلية الضرورية  
 السالبة الجزئية الممكنة العامة



على ان نقيض الوجودية لا بد له اما الدوام الموافق او الدوام المخالف **فقد** ولا يحقق ان الوجودية  
 الضرورية مركبة من مطلقين لا اصل العقيدة في الكيف ومن ثمة مخالفة وان نقيض المطلق  
 الموافق الدائمة المخالفة ونقيض الممكنة المخالفة الضرورية الموافق فنقيض الوجودية الامور  
 اما الدوام المخالف الضروري الموافق واما نقيض الشرط الخاصة اما الجينية الممكنة المخالفة  
 او الدائمة الموافق ونقيض العرفية الخاصة اما الجينية المطلقة المخالفة والاداء الموافق ونقيض  
 الوقتية اما المدة الوقتية ومن سلسلتها الضرورية الوقتية ولا بد ان يكون مختلفا للاصل في  
 الكيف ولنا الدوام الموافق فنقيض المنشقة اما الممكنة الدائمة ومن الخ حكم فربا سلسلتها  
 المنشقة ويكون مخالفا للاصل واما الدائمة الموافق ونقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة  
 او الضرورية الموافق فنصل منها قضيتان بسيطتان وما نقيضا الجينية الاولى من الوثنية  
 والمنشقة اعني الوثنية المطلقة والمنشقة المطلقة والشيء من هذه الاربع من القضايا  
 المشهورة ثبتت ست قضايا بسيطة مشهورة من هذه الاربع والجينية المطلقة والجينية  
**قال** العكس المستوي **اقول** ان العكس المستوي يطلق على المخ المصنوع المذكور وهو يتبدل  
 الجزء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول اه كذا يطلق على القضية الحاصلة بالتبدل  
 فيقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فنشتق العكس بالثاني الاول دون المخ  
 الثاني وتكون العكس بالمخ الثاني بانها اخذت جينية لازمة للقضية بطريق التبدل وهو  
 لما في الكيف والصدق فلا بد في اثبات العكس ان يبين احد ما ان هذه القضية لازمة لا  
 وذكر بالبرهان المنطبق على المواد كلها والناظر ان ما عواض من تلك القضية ليست لازمة

يجوز ان يكون  
 من غير ان يكون  
 فيكون  
 فيكون  
 فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

ممكنة

لا ان كان  
 لا ان كان

لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتخلف في بعض الصور والضابط في السواب اما السالبة  
 الجزئية لا تعكس الا في الخاصة فانها تعكس ان عرفت خاصة واما السالبة الكلية  
 فان لم يصدق عليها الدوام الوصف اعني العرفي العام فلا تعكس اصلا وهو السواب السبع  
 المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصف ما صدق عليها الدوام الزايد ايضا انك  
 كلمة في الدوام الدائم والا لا يتعكس كلمة في الدوام الوصف ان لم تكن مقيدة باللا  
 ان كان مقيدة به انعكس الكلمة في الدوام الوصف مع تعدد الدوام في المعنى واذا علمنا  
 ان الامور الاصل صدق العكس مع عدم العلم به اما في الحال وهو كذا فان قيل حار  
 ان يكون الحال لا رما لمجوع الاصل ونقيض العكس لا الهمة التركيب والخصوصية شيء  
 منها فلا يلزم اسماء النقص الا ترى ان اصحاب كلام رديح عدم تمامه سلموا اصحاب  
 النقص ليس شيء من هذا محال فليلا ان المراد اسماء النقص العكس مع الاصل وذلك  
 حاصل لا سلوات الحال وحار مع ذلك ان يكون نقيض العكس امرا ممكنا في نفسه لكنه  
 يحصل اصحاب مع الاصل في صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب والضابط  
 في الموصيات على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو امكان في حالة عدم  
 معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصف انعكس  
 موجبة حرة مطلقة عام سواء كان الاصل كل او حرة فني خصة فاما وان صدق  
 عليه الدوام الوصف فان لم يكن مقيدا باللا دوام انعكس موجبة جزئية جينية مطلقة وهي  
 اربع قضايا وان كان معروبا انعكس موجبة حرة مطلقة لا دائمة ومما قضيتان **قال** انعكس

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

والاصل  
 والاصل  
 والاصل

فيكون  
 فيكون  
 فيكون

جينية

فيكون

فيكون  
 فيكون  
 فيكون



المصنف كقولهم في الحكم لها وهو احسن من بعض الاصل **اقول** انه هو احسن من بعض الاصل  
 الكمية لا بالعدد سالفه حرة ومراجرة الجمع ووجه المطلق العام يكون ذلك العكس  
 احسن من بعض الاصل من حيث الحد ايضا كما يظهر مما اذا كان الاصل حريشا **قال** واما في الوا  
 والعامية والخاصية فان بعض عكسها عرصة عامة **اقول** هذا في الراجحة والخاصية  
 ظاهرا لان عكسها حرة مطلقا مطلقا العرفية العامة واما في الخاصية والعرفية  
 العامة في تقيض الجزء الاول من عكسها واما افتراضها في الخاصية ان قيد البلاد وان  
 سالفه جزئية مطلقا عام لا يمكن انشاها بطريق العكس **قال** ومن سلك في العرفية  
 العامة الى من احسن من بعضها **اقول** وذلك ان العرفية العامة احسن من الممكنة العامة  
 الى من بعض الضرورة واحسن من المطلق العام الى بعض الدائم واحسن من الجينية المطلقة  
 والجينية الممكنة المتغيرة من بعضها العاصية واحسن من تقيض الخاصية لانها تقيض الجزئية  
 الاولى منها فيكون احسن من احد المخصوصات الثلاثة التي هي تقيض الخاصية الى المطلق  
 ذات الاجزاء الثلاثة فيكون العرفية العامة احسن من تقيض الخاصية **قال** واما في الوقيعية  
 والوجودية فيكون بعض عكسها سالفه دايما وعكسها احسن من بعضها **اقول** عكس السالفه  
 العام سالفه دايما ومن احسن من الممكنة الوقيعية الى من بعض الجزء الاول من الوقيعية  
 من الممكنة الدايمة الى من بعض الجزء الاول من المنتزعة فيكون احسن من الاخص واما في الوجود  
 فهي بعض الجزء الاول منها فيكون احسن من بعضها **قال** واعلم ان اذا اعتبرنا الموضوع  
 بالفعل **اقول** اذا اعتبرنا انصاف ذات الموضوع باللعنوان بالامكان على ما هو مرتب

أخصه

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

بالقدرة في طرز انكاس السالبة **الفرد** كنفها وانكاس الموجبة الممكنة موجبة جزئية  
 ممكنة عام ويكون الممكنة منقسم في صفين الاول والثالث بلا اشتباه ويكون النقص  
 بالمكان المذکور منقضا اذا يصدق على منطوقه ان كل ما هو مركوب ليدفوس واذا اعتبرنا  
 انصاف الفعل الخارجي كما هو منطوق الشرح بوزعم المناخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه  
 الحكم فثبت في المصنف في الممكنة لا حاصل **قال** قد ما في المنطوقين **اقول** عكس  
 النقص المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى واما المعنى الذي ذكره المناخر  
 في العلوم **قال** المناخرين لانهم ان لم يصدق العكس لصدق تقيض  
 بالبين في غاية ما في الباب **اقول** وقد وقع ذلك باننا نأخذ تقيض الطرفين بالسلب  
 لا المعنى العدولي وقد عرفت ان الموجبة السالبة المحول مساوية للسالبة فتقولنا اما  
 في السلب فهو ليس به موجبة سالفه الطرفين في حكم السالبة في عدم انقضاء وجود  
 الموضوع في المصدق مدق لسبب بعض السلب ليس به وكان معناه سلب سلب به  
 في بعض ما صدق عليه سلب فلا بد ان يصدق على ذلك البعض به ويتم الدليل فسالبة  
 المعدولة المحولة وان كانت اعم من الموجبة المحصل لكن السالبة المحول ليست اعم من قبل  
 في مساوية لها واذا تم الدليل على انكاس الموجبة الكلية كنفها في الدليل ايضا انكاس  
 السالبة سالفه جزئية لا يتناهي على انكاس الموجبة الكلية كنفها كما ذكر في الشرح  
 فلا كنف في الرد على القدر في دليل انكاس الموجبة الكلية كنفها فان قدح في الدليل  
 معاخذ اقرحهم في انكاس الحليات واما القدر في انكاس الشرحيات فهو ان يقال



لان ان استقاء اللازم يستلزم استقاء المعلوم وانما يستلزم ذلك اذا كان اللزوم باقيا على  
 قدر استقاء اللازم وهو ممنوع لم لا حوران يكون استقاء اللازم امرا محال لا نقه فاذ فرض  
 واقعا لم يبق اللزوم معه فان المحال جاز ان يستلزم المحال **قال** يعني ما هذا الجزء الثاني من الاصل  
 وجعل الجزء الاول **اقول** ان العكس يقتضيه انما في عبارة المتن بهذا المعنى دون ان يقال  
 ياخذ الجزء الثاني من الاصل وجعل الجزء الاول في العكس في المعقول الاول لجعل المبتدأ  
 الذي يراو به الذات والمفعول الثاني هو الجزء الذي يراو به الوصف فنقوم بعبارة المتن  
 سواء جعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه بعض الجزء الثاني من الاصل وذلك لا يقتضيه  
 الا بان ياخذ الجزء الثاني من الاصل لتعين نقضه فيجعل الجزء الاول من العكس موصوفا  
 بهذه الصفة اعني كونه نقضا للجزء الثاني في الاصل فلو فرت جعل نقض الجزء  
 الثاني من الاصل جزء الاول من العكس لزم ان مراد بالمفعول الاول الوصف وبالتالي  
 الذات واذا اريد بهذا المعنى في العبارة ما ذكره الشارح **قال** واما الولي الاول  
 فلان ان قولنا اه **اقول** قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول  
 وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا يتدفع ايضا **قوله** ولين سلطنا ذلك لكن لزم  
 استدلال لا شئ من ج ليس ببالضرورة لكل ج بالضرورة **قال** واما السالتي فلان  
 لان استحقاق قولنا قد يكون الحكم اذا لم يكن ج د محذاه **اقول** قد تقدم في هذا المقام  
 لكنه وسوان تعالى احد الامور الثلاثة وافق قطعاً عدم استلزام الكل للجزء واما  
 عدم تنازع الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة من اي

امرين كما قبلنا لزم ان لا يصدرق سالبة كلية لزوم في شئ من المواد وذلك لان الكل  
 يستلزم الجزء فلو كان سوا الاول فان استلزامه واما ان لا يتبع الشكل الثالث فذلك  
 هو الثاني وان اتبع فقد انتظم قياس من الثاني لغيره الملازمة الجزئية بين اي شيين كما  
 ولو كانا نقضين بان يقال كلما ثبت مجموع الامرين ثبت احدهما وكما ثبت مجموع الا  
 ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت احد الامرين ثبت الآخر فلا يصدرق سالبة كلية للزومية  
 لصدق نقضها اعني الموجبة الجزئية للزومية في جميع المواد **قال** المقصود الاقصى والمطلب  
 من الفن الكلام في القياس **اقول** وذلك من مقاصد العلوم المدونة على سائلها التي  
 ادراكها تصديقات فالمقصود في تلك العلوم سوا الادراكات الحقيقية واما  
 الادراكات التصويرية فاما بطلب فيها كونهها وسائل الى تلك التصديقات والسبب  
 في ذلك ان التصديقات العامة على الع وملت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن  
 تحصيلها بالانظار العينية في المباد الفطرية فصارت مطلوبة في العلوم الحقيقية و  
 الكامل من التصورات ما وصل الى كنه الحقيقة وذلك مستور بل **متعذر** فلم يطلب التصورات  
 في العلوم الحقيقية الا تكون **وسائل** الى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرد التصورات  
 بالمتدوين وان امكن ذلك خلافاً بين التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال  
 وايضا التصديقات **ادراكات** تامه تنفع النفس بها دون التصورات فبذلك صارت  
 مطلوبة في العلوم المدونة دون التصورات وان كان المقصود الاصل هو العلم التصديقي  
 في هذا الفن عن طريق الموصول البتة اذ في المقصود كقياس الى البهي من الموصول

مرين

ع

فالمطلوب



الى التصورات ان حالي الموصلة في هذا الفن كمال الموصل اليها في العلوم الحكمية ثم ان الموصل  
 الى التصديق بنفسه الى قياس واستقراء وتفسير كل العدة فيها والمفيد للعلم اليقيني هو القياس  
 فصار الكلام فيه مقصودا في مطلبنا في هذا الفن بالقياس الى الكلام في  
 في الموصل الى التصديق بالقياس الى ما يربط الموصل الى التصديق ولهم اجمال الاستقراء  
 والتمثيل من لواحق القياس وتواجده **قال** في القول **اقول** يعني ان القياس اما معقول  
 وهو مركب من القضايا المعقولة او مسموع وهو المركب من القضايا الملفوظة والاول  
 هو القياس حقيقي والثاني اما يسمى قياسا لولا التزاما بالاول وهذا الحد يمكن ان يجعل  
 حد الكل واحد منهما فان جعل حد القياس المعقول يراود بالقول والقضايا بالامور  
 المعقولة وان جعل حد المسموع يراود الامور الملفوظة وعما مدين التدويرين  
 يراود بالقول الاخير الذي هو النتيجة القول المعقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم  
 للقياس المعقول ولا للمسموع **قال** ويندرج في الحد القياس الصادق المقدمات و  
 كاذبها **اقول** يراود لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لازم عنها لزاما قول اخر  
 لتبادر الوم الى ان تلك القضايا صادقة في نفسها مع ما يلازمها من النتيجة فيخرج عن  
 الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد قول لو سلمت لبينا ولها جميعا فانه اداة  
 الشرط بتناول المحقق والمقدر **قال** لانا نقول المراد بذلك **اقول** هذا هو التحقيق لان  
 النتيجة لا يمكن ان يكون مذكورة بعينها في القياس لانه ان يكون عين احد المقدمتين  
 ولا ان يكون جزءا من احدهما والا لكان العلم بالنتيجة مقديما على العلم بالقياس لانه

واما

الكلام

او لم يتبين كذلك فقيضا لا يمكن ان يكون مذكورة في القياس والا لكان التصديق بتفويض النتيجة  
 مقديما على القياس وسح التصديق بتفويضها لا يتصور تصديق بها **قال** وكل قياس افتراضي حتمي  
 فيه من قضيتي **اقول** كل قياس افتراضي لا بد فيه من قضيتين وذلك ان القياس لا بد ان يشمل على امر  
 يناسب اما مجموع المطلوب واما الاجزاء فالاول هو القياس الاستثنائي كما سياتي فلا بد  
 فيه ايضا من مقدماته والثاني هو الافتراضي فلا بد فيه من ان يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلوب  
 فيحصل مقدماته قطعا سواء كانا حقيقيين او لا **قال** فموضوع المطالب يسمى اصغرا لانه يكون في الا  
 اجزا **اقول** اشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها اخص من محمولها في الغالب  
 وان جاز ان يكون مساويا ايضا **قال** فبالتاليك بيانها **اقول** انما افرد لنا رابطا لجميع  
 فصل على حدة ليكون اسهل في الضبط لمباحنة المفككة الشعب لان الامر الاول اسقط  
 ثانيا **قال** هذا طريق الحذف والاستقاط واما طريقه التحصيل فهو ان يقال الصفوة موجبة  
 مع الكثرة في الكبري فيحصل اربعة ونفس عما ذكره سابقا **قال** **اقول** واعلم ان حاصل  
 الشكل الاول هو انه راجح الاصغر بكلم او بعضه في الاوسط المحكوم عليه بالاكبر اما الجواب  
 او سلبا فيكون الاصغر بكلم او بعضه ايضا محكوما عليه بالاكبر الجواب او سلبا فينتج الخصومة  
 الابرح وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج الجوابا بكلم او ان حاصل الشكل الثاني ان الاصغر  
 والاكبر يتنايان في الاوسط الجواب او سلبا فينتج ايضا قطعا فيكون الاكبر مسئوبا عن الا  
 كليا او جزئيا فلا ينتج الشكل الثاني الا سلبية فخر بان منه ينتج ان سلبية كل واحد  
 سلبية جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر في الاوسط الجواب او الاكبر

صفر







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

منه محمد بن  
بني الحزن والحي  
اف  
صحن

بن الكل والخي

[illegible]







